WWW.SABAHELKHEYR.COM

العدد 172 ـ 27 شباط 2026

البناء
صباح الخير
قوميـــــــــــة اجتماعيـــــــــة

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.

في هذا العدد

الافتتاحية
استعراض العضلات والحرب ـ سعادة مصطفى ارشيد
الرابط للمقال على موقع المجلة

صوت سعاده
الرابط للمقال على موقع المجلة

أخبار الحزب
منتدى جسور
الرابط للخبر على موقع المجلة

اوغاريت دندش في ندوة تجمع النهضة النسائية /قرنايل
الرابط للخبر على موقع المجلة

سياسة
«النادي النووي»، سباق على التسلح ـ لينا شلهوب
الرابط للمقال على موقع المجلة

بعد هروب الأسد ـ إبراهيم الدن
الرابط للمقال على موقع المجلة

هل يمكن التحول من السلطة الى الدولة في الشام؟ د. ميلاد سبعلي
الرابط للمقال على موقع المجلة

«سوريا»... الجولاني على خطى الأسد ـ سومر الفيصل
الرابط للمقال على موقع المجلة

طمئنوا الشعب إلى حريته يُلق سلاحه من غير طلب. ـ محمد عواد
الرابط للمقال على موقع المجلة

البربرية الإسرائيلية من التطهير العرقي ـ سليمان بو سعيد
الرابط للمقال على موقع المجلة

حجر الزاوية
المثقف الإمتثالي ـ نجيب نصير
الرابط للمقال على موقع المجلة

مجتمع
حسنين هيكل.. العرب وإيران والحاجة ـ نظام مارديني
الرابط للمقال على موقع المجلة

تركيا وإعادة الإقطاعية السورية ـ د. نبيلة غصن
الرابط للمقال على موقع المجلة

ثقافة
المعرفةُ: الطريقُ إلى ال.حقيقةِ والقوّةِ ـ د. ادمون ملحم
الرابط للمقال على موقع المجلة

أدب
إنهدوانا كاهنة إنانا أوّل مؤلفة في التاريخ! ـ أنطوان يزبك
الرابط للمقال على موقع المجلة

الكلمة الفصل
قرار كندا الجريء بمواجهة المنظمات الصهيونية ـ فارس بدر
الرابط للمقال على موقع المجلة

المدير المسؤول: ماهر الدنا رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه
مسؤول الموقع: جنى الصايغ للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

الافتتاحية

استعراض العضلات والحرب

سعادة مصطفى ارشيد ـ جنين فلسطين المحتلة

انتظر العالم بأنفاس محتبسه خطاب دونالد ترامب عن حالة الاتحاد امام الكونغرس في وقت تتأزم في حالة الاقتصاد ويعاني المواطن الامريكي من صعوبات جمة وهو الذي يهمه وضعه الداخلي أكثر مما تهمه السياسات الخارجية، الامر الذي ادى الى تدني شعبية دونالد ترامب بشكل متسارع، هذا في الوقت الذي تستعد فيه الولايات المتحدة للدخول في بازار الانتخابات النصفية في تشرين الثاني القادم حيث سيتم اعاده انتخاب كامل مجلس النواب وثلث اعطاء مجلس الشيوخ.

كعادته تبجح ترامب بإنجازات عددها في خطابه، وقال انها انقذت البلاد بعد اربع سنوات عجاف من ادارة بايدن الفاشلة، وقال ان ادارته استطاعت بزمان قياسي ضبط التضخم الاقتصادي ورفع اسعار الاسهم والسندات وخفضت اسعار الدواء وبعض السلع الأساسية، ولكن هذه الانجازات التي ادعاها دونالد ترامب لا تتفق مع الاسعار المعلنة على رفوف محلات البقالة والسوبر ماركت و الصيدليات، ولا تتفق ايضا مع ما يراه اهل الاقتصاد والسياسة في الولايات المتحدة او مع قرارات المحكمة العليا التي قضت بإبطال مراسيم ترامب المتعلقة بفرض رسوم جمركية اضافية لان ذلك وفق الفتوى القضائية ليس من صلاحياته

على الصعيد الدولي عاد ليؤكد ان الحرب الروسية- الأوكرانية ما كانت لتندلع لو كان وقت اندلاعها في سدة الرئاسة، وانه اجتمع وتحدث مع زيلنسكي وبوتين مرارا وان ادارته تبذل جهودا لإنهائها حيث ستكون في هذه الحالة هي الحرب التاسعة التي سيوقفها، ومر بشكل سريع على التأزم مع شركائه في الناتو حول الاستيلاء على جرينلاند وانتصاره على مادورو وكذلك مرّ على غزة مذكرا بدوره في انهاء الحرب وفي استعادة الاسرى والجثامين.

لكن الملف الاخطر والاكثر سخونة هو ملف إيران فهو الذي سيحدد شكل هذا الجزء من العالم، حيث قال ان التفاوض مع إيران هو الحل الأمثل، ولكن الاستعداد للحرب لا زال قائما فقد عاد ليقول انه لن يسمح لأكبر راعي للإرهاب في العالم ان يستمر في نشر الفوضى والقتل والكراهية خاصة اذا امتلك سلاح النووي.

وان تجاوزنا الابعاد الانتخابية للخطاب او تلك المتعلقة بشخصية ترامب المتورمة نرى ان مسار التفاوض لا زال قائما بوساطة عمانية، ولكن بالترافق مع الحشود العسكرية الأمريكية غير المسبوقة في المحيط الهندي والابيض المتوسط وكان اخرها وصول أكبر حاملة طائرات في العالم الى ميناء حيفا.

يستعرض ترامب العضلات الأمريكية بهذه الحشود وان كانت المسالة لا تحتاج الى كل هذا الاستعراض، فمما لا شك فيه ان القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة هي قوة ذات طابع كوني لا يستطيع احد ان يجاريها، وهذا الامر لابد ان طهران تعرفه تماما فهي ذات الحسابات الدقيقة، وان كانت لا تجعلها تبدو مرتعدة وانما تجري بالمقابل مناورات في المحمرة- الاهواز بالصواريخ الباليستية، وتعرف طهران تماما ان المنتصر بالحرب ليس دائما والاقوى وانما من يستطيع ادارة المعارك بشكل افضل ومن يملك قدر اعلى من الصبر والقدرة على الاحتمال ثم ان هذه الحرب لن تؤدي بإيران كوطن و حضارة في اسوأ احوالها، وهي قادرة على النجاة حتى ولو تعرضت الى خسائر فادحة، الا انها لدى واشنطن هي حرب صفرية ربح كامل او خسارة كاملة ولا مجال لمكان وسط، وان اندلعت الحرب فسيكون المتضرر الاكبر منها دولة الاحتلال والجوار الايراني على الساحل المقابل للخليج الذي ان استطلى بنارها فقد لا تقوم له قائمة.

يتفق كثيرون مع هذا الراي في الولايات المتحدة وهم يرون ان الذهاب الى خيار الحرب، مقامرة بالمصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة، لذلك هناك دعوات لتقييد صلاحيات الرئيس بإعلان الحرب وجعل قرارها بيد الكونغرس، ايضا يجب الادراك ان ترامب حتى ولو بدا على قدر عال من الطيش والتسرع في سلوكه وكلامه الا انه يدرك في النهاية انه ان لم يكن على يقين من الفوز في هذه الحرب فلن يقدم عليها.

هكذا فان الاحتمال الأكثر ترجيحا هو تواصل التصعيد من كلا الجانبين مع ابقاء نافذة التفاوض مفتوحة وان كان الخوف يبقى قائما بان هذا القدر العالي من الشد العصبي والتوتر العسكري والحشود واكوام البارود وان بدا محكوم بضوابط من الفريقين الا ان شرارة عابرة او خطا غير محسوب قد يطيح بهذا الاحتمال.

صوت سعادة

صوت سعاده

إنهم يريدون أن يأتوا الى الحرية بكل السلاسل والقيود التي يرسفون فيها. يريدون أن يأتوا إلى ساحة الحرية مكبلين، ولا يريدون أن يقطعوا هذه السلاسل التي اعتادوا رنينها حتى أنهم لا يتمكنون من النوم إلا على رنينها! إن الحرية عندنا، تعني تقطيع السلاسل وكسر القيود وأن نأبى الحزن على تقطيعها وتكسيرها والتخلص منها!

كنا ننتظر من البدء أن عملية التغيير ستلاقي حوادث من داخل الحزب السوري القومي الاجتماعي ومن خارجه. مع ذلك ومع انتظارنا هذه الحوادث كنت مؤمناً بأن القومية الاجتماعية ستنتصر في الأخير. ولذلك قلت: «إن السوريين القوميين، عموماً، يؤمنون بضرورة هذا التغيير إيماناً تاماً، ويظهرون استعدادهم التام وعزمهم الأكيد على أن يحققوا انتصار مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي، مبتدئين كل واحد بنفسه»، أي أن يبتدئ كل واحد بالخير في نفسه فلا يعوقه عن السير في الحياة الجديدة نحو مطالب الحياة الجديدة شيء، ومعنى هذا تولد القوة المجددة الصحيحة «التي تريد أن تتغلب على كل ما يقف في طريقها للخروج من

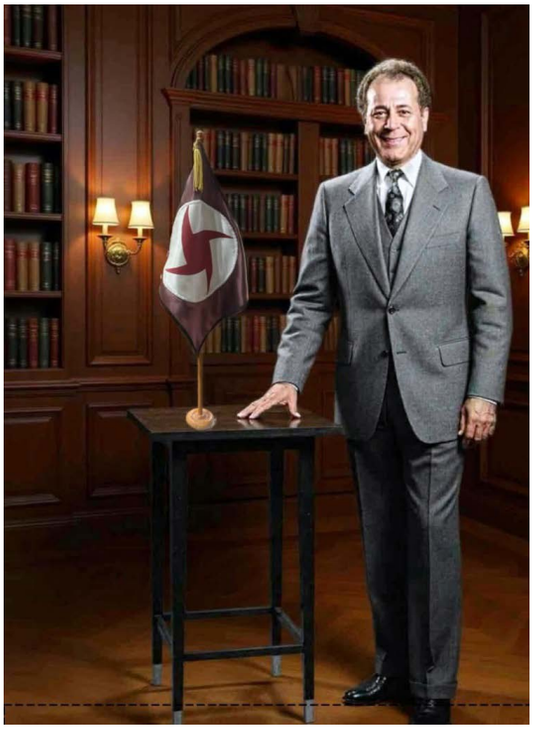

حالة عفنة لا نظام فيها ولا قوة إلى حالة صحيحة عنوانها النظام وشعارها القوة».

والنظام، في عرفنا، هو ما قلت وكررت أنه لا يعني الترتيبات الشكلية الخارجية، بل هو نظام الفكر والنهج، ثم نظام الأشكال التي تحقق الفكر والنهج.

النظام في عرفنا ليس مجرد تنظيم دوائر وصفوف. النظام شيء عميق جداً في الحياة. ولذلك قلت إن الحزب السوري القومي الاجتماعي هو قوة ستغير وجه التاريخ.

18 كانون الثاني 1948

أخبار الحزب

منتدى جسور

يطلق حلقة جديدة من بودكاست «جسور»

أطلق ملتقى جسور الثقافي حلقة جديدة من بودكاست «جسور» بعنوان «من الهيمنة إلى التماهي»، يستضيف فيها المفكّر والباحث د. حسن حمادة، في قراءة تحليلية لمسار الاستعمار والانتداب في المنطقة، وكيف جرى إعداد الأرضية السياسية والثقافية لقيام المشروع الصهيوني. تتناول الحلقة تحوّلات الوعي من مرحلة الهيمنة المباشرة إلى مرحلة التماهي غير الواعي مع أدواتها، وتطرح أسئلة محورية حول كيفية صياغة خرائط المنطقة، وإعادة تشكيل الهوية والسردية التاريخية، وموقع حركات التحرّر والمقاومات بين الفكرة والممارسة. حلقة تتجاوز السرد التاريخي التقليدي، لتفكيك البنية الذهنية التي لا تزال تؤثّر في حاضرنا.

https://youtu.be/E6i3uEWALks?si=II7ZCykMp9c_8piQ

أخبار الحزب

اوغاريت دندش

في ندوة تجمع النهضة النسائية /قرنايل

استضاف تجمُّع النهضة النسائية ـ المتن الأعلى ناظرة الاذاعة في منفذية المتن الشمالي الرفيقة الاعلامية أوغاريت دندش في محاضرة بعنوان:

«تأثير الإعلام على السلوكيات المجتمعية ودوره في صراع القيم والهوية»

وذلك يوم السبت الواقع في 21 شباط 2026 في خلية بشير الأعور الاجتماعية - قرنايل.

تناولت المحاضرة شرحاً تفصيلياً لدور وسائل التواصل والعالم الافتراضي في هندسة الإدراك في المجتمعات الافتراضية وانعكاس ذلك على السلوك الاجتماعي وبالتالي على الوعي وبناء السردية الاعلامية.

ومن خلال نماذج عملية شرحت دندش كيف تتحول السردية الجديدة الى تاريخ رسمي يرسم الحاضر، ولكن ايضا يعيد صياغة الماضي وبناء مستقبل ومنظومة اخلاقية جديدة.

الاعلام اليوم يحتكر السردية وبالتالي يعيد ترتيب الاخلاق وتعريف الوطنية وتشكيل الوعي الجماعي وبالمحصلة احتكار السردية أخطر من احتكار السلاح.

شرحت دندش كيف يحاول العالم

الافتراضي اليوم تفكيك الهوية مشددة على ان النماذج التي يشاهدها الملايين اليوم تعيد تعريف الضحية والجلاد وتسخر من الالتزام وتقطع صلة الانسان/ المجتمع عن تاريخه.

وفي الاستنتاج يمكن القول ان أخطر ما يواجه القضايا القومية ليس الهزيمة العسكرية، بل الذوبان الصامت داخل ضجيج الصورة.

طرحت المحاضرة السؤال التالي هل الاعلام عدو بالضرورة للمشروع القومي؟

عادت دندش الى رؤية سعاده المبكرة

الذي اعتبر الاعلام ليس مجرد وسيلة، بل فعل تكوين للوعي لهذا ربط بين النهضة الفكرية ووحدة المجتمع وسلامة الوعي القومي، اي ان الاعلام يدخل في صميم الصراع على تكوين الامة ولا يقتصر دوره فقط على نقل الاحداث. وقد واجه الزعيم مبكراً ما نسميه اليوم « الاعلام المفبرك» قبل ظهور الاعلام الرقمي بقرنٍ تقريباً وحذر من الافكار المستوردة بلا تمحيص وتقليد للنماذج الاجنبية والخطاب الذي يضعف الثقة بالذات الجماعية.

لذلك فان الاعلام ليس حكماً عدواً للمشروع القومي لكن استخدامه الصحيح يتطلب مشروعاً اعلامياً نهضوياً متكاملاً يجعل من الاعلام معنى وذاكرة لتوثيق الآلم الانساني وحفظ السردية التاريخية وربط الفرد بجماعته من دون الغاء انسانيته.

في ختام الندوة تم فتح باب الاسئلة امام المشاركين الذين تنوعت اسئلتهم مظهرة تنوع انتماءاتهم الفكري.

وشهد اللقاء حضوراً للمواطنين وللسوريين القوميين الاجتماعيين من منفذية المتن الاعلى كما شاركت منفذية المتن الشمالي في النشاط. إضافة الى حضور العمد وائل ملاعب وفخر أبو فخر وبطرس أبو حيدر وأيضا فاعليات سياسية واجتماعية من منطقة المتن الأعلى.

سياسة

«النادي النووي»، سباق على التسلح

وسط تعاطٍ غير متوازن

لينا شلهوب

في ظل الحديث المتواصل عن الترسانة النووية الإيرانية، والتغاضي عن الأسلحة والرؤوس النووية التي يمتلكها الكيان الصهيوني، يبدو أن «النادي النووي» يتعاطى بتحيز في الملف النووي، إذ تشير التقارير الصحفية إلى أن «إسرائيل» تمتلك أسلحة نووية، لكنها لم تصرح بذلك وتتبع سياسة الغموض المتعمد، ولا يُعرف بشكل قاطع ما إذا كانت قد أجرت تجربة نووية. وتبين التقديرات أن الكيان الصهيوني يمتلك في مكان ما بين 75 و400 رأس نووي. ويقدّر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن لدى «إسرائيل» ما يقارب من 80 سلاح نووي صالح للاستخدام.

بين معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بها، سنوات من التجارب والتسلح النووي كانت الدول الخمس الدائمة العضوية في

مجلس الأمن في طليعته، ثم دول، منها ما اعترف بوجود هذه الأسلحة ومنها ما نفى وإن كان يمتلكها بالسر. ويعود تفجير الأسلحة النووية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. منذ ذلك الوقت أعلنت ثماني دول علناً عن إجراء تفجير ناجح لأسلحة نووية وهي الولايات المتحدة، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين، الهند، باكستان وكوريا الشمالية.

من الأهمية بمكان أن نذكر **أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي معاهدة دولية هدفها منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة**، وتعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتعزيز هدف تحقيق نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل. وقد فُتح باب التوقيع عليها في عام 1968، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1970. وفي 11 أيار 1995، تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وقد انضم إلى المعاهدة ما مجموعه 191 دولة، بما في ذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

ومنذ دخول معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ، أجرت ثلاث دول لم تكن أطرافاً في المعاهدة تجارب نووية علنية وهي الهند وباكستان وكوريا الشمالية.

تُعرف قائمة الدول التي اعترفت بامتلاك أسلحة نووية أو يُفترض أنها تمتلكها بشكل غير رسمي في السياسة العالمية باسم «**النادي النووي**». وقدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن هناك ما يقرب من 3880 رأساً نووياً نشطاً و12119 رأساً نووياً إجمالياً في العالم في عام 2024.

يعود تطوير الولايات المتحدة الأميركية أول أسلحتها النووية إلى الحرب العالمية الثانية، حيث دمرت بها مدينتي هيروشيما وناغازاك ي اليابانيتين. وكانت أيضاً أول دولة تطور القنبلة الهيدروجينية في عام 1952. واستمرت في تحديث وتوسيع ترسانتها النووية طوال الحرب الباردة. وقد بلغ عدد الترسانة النووية الأمريكية 31,175 رأساً حربياً في ذروة الحرب الباردة عام 1966.

في عام 1949 اختبر الاتحاد السوفياتي يومذاك سلاحه النووي

الأول، وعمل على تطويره ليصبح ثاني دولة تطور الأسلحة النووية، وكان الدافع له هو تحقيق توازن القوى خلال الحرب الباردة. امتلكت روسيا الأسلحة النووية السوفياتية بعد تفكك الإتحاد في عام 1991. في ذروته عام 1986 بلغ عدد الترسانة النووية السوفياتية حوالي 45,000 رأس حربي.

المملكة المتحدة من جهتها اختبرت أول سلاح نووي لها في عام 1952. بعد عام 1945 طورت طريقها الخاص لتصنيع وتفجير قنبلة، لتكون ثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تطور وتختبر سلاحاً نووياً. وقد أعلنت في قمة حلف شمال الأطلسي لعام 2025 أنها ستشتري 12 طائرة أميركية الصنع، يُتوقع أن تكون قادرة على حمل قنابل ذرية أميركية الصنع، ما يوسّع القدرات النووية البريطانية.

أما فرنسا فيعود اختبار أول سلاح نووي لها إلى عام 1960. وقد انضمت إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام 1992. الرادع النووي الفرنسي فيه أقل من 300 رأس نووي وثلاث مجموعات في كل منها 16 صاروخاً باليستياً تطلق من الغواصات و54 صاروخ جو أرض متوسط المدى.

الصين من جهتها اختبرت أول أسلحتها النووية في عام 1964. وقد عملت على تطوير أسلحة نووية لتردع بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ثم طورت بعد ذلك بعامين قنبلة انشطارية يمكن حملها على صاروخ نووي. وقد اختبرت أول قنبلة هيدروجينية لها في عام 1967.

انضمت الصين إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في عام 1992. وفي عام 2016 بدأت تركيب صواريخ باليستية قصيرة المدى على غواصاتها. وقُدر المخزون النووي الصيني بحوالي 500 رأس في شباط 2024. وكشف الكتاب السنوي الذي نشره معهد ستوكهولم عام 2023 أن مخزون الصين من الرؤوس النووية ارتفع في عام 2022 ليصل إلى 410 رؤوس حربية. ويقدّر مسؤولو وزارة الدفاع الأمريكية أن الصينيين كان لديهم أكثر من 500 رأس نووي في أيار 2023. وهم في طريقهم لامتلاك

1000 سلاح نووي بحلول عام 2030.

بعض الدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن كانت أيضاً ناشطة في اختبار وامتلاك الأسلحة النووية. الهند بعد تجربتها النووية عام 1974، أكدت أن قدرتها النووية في الأساس سلمية، ولكن بين عامي 1988 و1990 يبدو أنها صنعت عشرين سلاحاً نووياً تحمله الطائرات. واختبرت رؤوساً حربية نووية مسلحة وقنبلة هيدروجينية في عام 1998. وفي أيار 2024 تحدثت التقديرات أن لدى الهند مخزوناً من حوالي 170 رأساً حربياً.

باكستان من جهتها لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بدأت برنامجها النووي في سبعينيات القرن الماضي سراً. ويُعتقد أنها امتلكت أسلحة نووية في منتصف الثمانينيات، ولكن الولايات المتحدة ظلت تزعم حتى عام 1990 أن باكستان لا تمتلك أسلحة نووية. معهد ستوكهولم قدّر في عام 2024 أن باكستان تمتلك حوالي 170 رأساً حربياً. والدليل على امتلاك باكستان هذه الرؤوس الحربية ما صرح به حنيف عباسي وزير السكك الحديدية الباكستاني في 27 نيسان 2025 بأن مخزون باكستان النووي المكون من 130 رأساً حربياً موجه نحو الهند.

كوريا الشمالية من جهتها كانت إحدى الدول الموقعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، لكنها انسحبت منها في 10 كانون الثاني 2003 بعد أن اتهمتها الولايات المتحدة بامتلاك برنامج سري لتخصيب اليورانيوم. في أكتوبر 2006 صرحت كوريا الشمالية أنها ستجري تجربة نووية لتأكيد قدرتها النووي رداً على تهديدات الولايات المتحدة المتزايدة. ثم أجرت ثلاث اختبارات على فترات كان آخرها في 12 شباط 2013. بعدها أجرت أكثر من 90 اختبار للصواريخ الباليستية في عام 2022.

العالم اليوم في حالة من الترقب لحرب جديدة عنوانها رفض ترامب امتلاك ايران سلاحا نوويا، فيما المفارقة ان العدو الصهيوني القلق من الامر سبق ايران بامتلاكه رؤوس نووية وبحماية كاملة من الولايات المتحدة الأميركية.

سياسة

بعد هروب الأسد

ليست نهاية نظام ..... بل بداية امتحان أمة

إبراهيم الدن

إن سقوط نظام عائلة الأسد لا يعني فقط نهاية مرحلة سياسية امتدت لعقود، بل يعني انهيار نموذج كامل من إدارة الدولة والمجتمع. سورية اليوم ليست أمام تغيير وجوه، بل أمام لحظة إعادة تأسيس. وفي هكذا لحظات، تُختبر الأحزاب العقائدية: هل هي أدوات ظرفية، أم مشاريع تاريخية؟

الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي أسسه الزعيم أنطون سعادة، يقف أمام لحظة مصيرية تشبه في رمزيتها لحظة التأسيس الأولى. الفرق أن التحدي اليوم ليس مقاومة استعمار مباشر، بل إنقاذ مجتمع مهدد بالتفكك، ودولة مهددة بالتقسيم، وهوية مهددة بالذوبان.

أولاً: الانتقال من موقع المساندة إلى موقع المبادرة

طوال سنوات، ارتبط الحزب ـ في وعي كثيرين ـ بمحاور وتحالفات فرضتها ظروف الصراع. المرحلة الجديدة تفرض

قطيعة واضحة مع منطق «التموضع خلف السلطة»، والانتقال إلى موقع المبادرة الوطنية.

المطلوب:

إعلان مراجعة سياسية شاملة للمرحلة السابقة. والتأكيد أن الحزب ليس ملحقاً بأي سلطة، بل هو مشروع دولة. وصياغة خطاب جديد يخاطب السوريين جميعاً، لا جمهوراً محدداً. فالقضية اليوم ليست الدفاع عن الماضي، بل صياغة المستقبل.

ثانياً: طرح مشروع دستوري واضح

لا يكفي رفض التقسيم أو الفدرلة، بل يجب تقديم بديل عملي. وعلى الحزب أن يطرح: دستوراً يؤكد وحدة سورية أرضاً وشعباً ونظاماً سياسياً مدنياً قائماً على المواطنة لا الطائفية. ولامركزية إدارية موسعة تعزز التنمية دون تفكيك الكيان.

القومية الاجتماعية، كما صاغها سعادة، تقوم على وحدة المجتمع لا على تفتيته، وعلى الدولة الواحدة لا على الكانتونات.

ثالثاً: إعادة بناء الثقة الشعبية لأن أخطر ما أنتجته سنوات الاستبداد والحرب هو فقدان الثقة بين المواطن والسياسة.

وإذا أراد الحزب أن يكون فاعلاً، فعليه: إطلاق مبادرات مصالحة أهلية حقيقية.

ودعم تشكيل لجان عدالة انتقالية مستقلة. والانخراط في العمل البلدي والخدماتي المباشر.

الناس اليوم لا تبحث عن خطابات عالية فقط، بل عن أفعال تلامس حياتها اليومية.

رابعاً: أولوية الاقتصاد الإنتاجي فالدولة التي لا تنتج لا تستقل.

المرحلة القادمة يجب أن تشهد تحولاً من اقتصاد الريع والفساد إلى اقتصاد إنتاجي حقيقي يقوم بما يلي:

دعم الزراعة والصناعات الغذائية. وإعادة تأهيل البنية التحتية الصناعية.

وتشجيع المبادرات المحلية الصغيرة. وهنا يتقاطع الفكر القومي الاجتماعي مع ضرورة إعادة الاعتبار للريف السوري، الذي كان دائماً العمق الحيوي للأمة.

خامساً: الشباب والجامعة وإذا لم يكسب الحزب الجيل الجديد، فلن يكون له مستقبل.

المطلوب:

تجديد الخطاب بلغة معاصرة. واستخدام أدوات التواصل الحديثة. وإعادة إحياء العمل الثقافي والفكري داخل الجامعات.

المعركة اليوم هي معركة وعي وهوية، لا مجرد صراع سياسي.

سادساً: موقف واضح من السلاح والشرعية فالدولة الجديدة لا يمكن أن تقوم في ظل تعدد السلاح خارج مؤسساتها.

وعلى الحزب أن يعلن التزامه الصريح بأن:

الشرعية تُستمد من الشعب عبر الانتخابات. والسلاح يجب أن يكون حصراً بيد الدولة.وان العمل السياسي هو السبيل الوحيد للتغيير.

بهذا فقط يمكن للحزب أن يتحول من قوة مقاومة ظرفية إلى قوة دولة دائمة.

سابعاً: الانفتاح على كل المكونات

سورية اليوم متعددة في انتماءاتها الدينية والثقافية، لكن وحدتها ليست خياراً، بل ضرورة وجودية.

والحزب مدعو إلى إطلاق خطاب جامع يطمئن الأقليات دون أن يعزلها.

ورفض أي خطاب ثأري أو إقصائي. وأيضا التأكيد أن المواطنة هي الرابط الأعلى بين السوريين.

المرحلة القادمة لن ترحم الأحزاب التي تعيش في الماضي، ولن تعطي فرصة لمن ينتظر ظروفاً مثالية.

إما أن يكون الحزب السوري القومي الاجتماعي مشروع دولة حقيقي، واضح الرؤية، جريء في المراجعة، صلب في الثوابت...

وإما أن يتحول إلى صفحة في كتاب التاريخ.

إن سقوط نظام لا يكفي لبناء وطن. فالوطن يُبنى بإرادة سياسية، وتنظيم حي، وعقيدة تتحول إلى عمل .وسورية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تحتاج إلى مشروع دولة... لا إلى مشروع سلطة.

سياسة

هل يمكن التحول من السلطة الى الدولة في الشام؟

د. ميلاد سبعلي

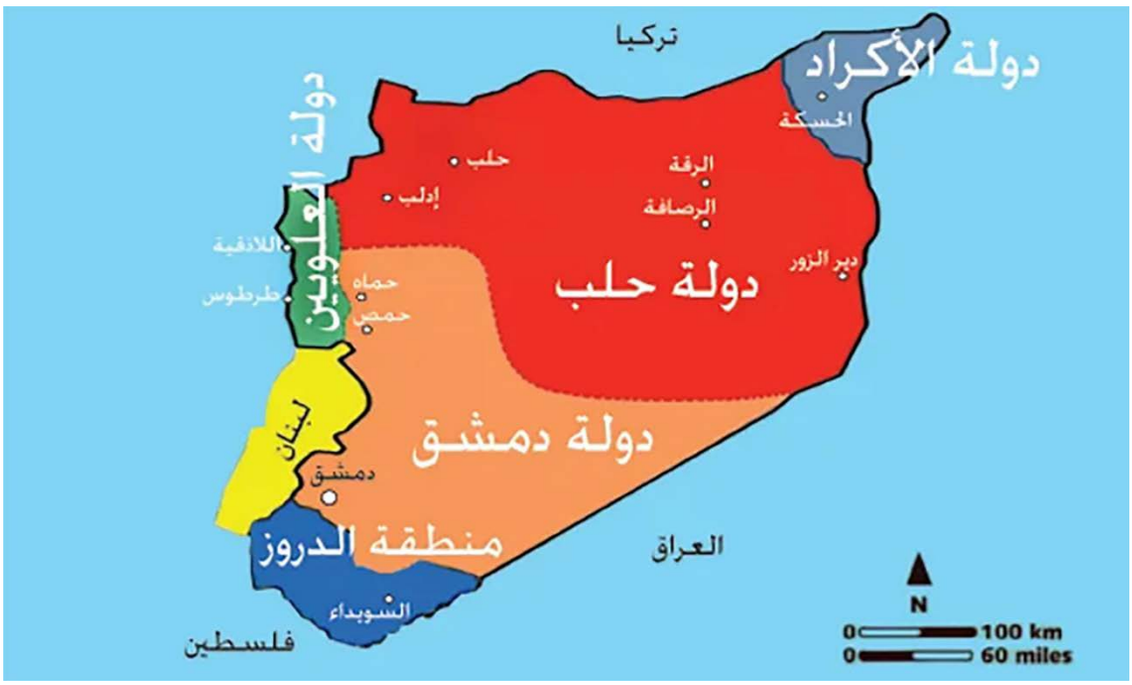

تقف الشام اليوم أمام لحظة تأسيسية تتجاوز سؤال من يحكم إلى سؤال أعمق: أي دولة يُراد بناؤها؟ هل هي دولة تقوم على مرجعية أيديولوجية تعتبر نفسها ممثلة لأكثرية مفترضة، أم دولة مؤسسات حديثة تستند إلى المواطنة المتساوية، والكفاءة، واحتكار شرعي للقوة، وتعدد سياسي منظم؟

السلطة الانتقالية القائمة، المرتكزة إلى مرجعية الإسلام السياسي، نجحت في ملء فراغ أمني وسياسي وفرض سردية جديدة في المجال العام، برغم التجاوزات التي حصلت وأسهمت في تعميق الشرخ الاجتماعي وتوسيع فجوة الثقة بين مكوّنات المجتمع. غير أن إدارة المرحلة، حتى لو اقترنت بقدرة على الضبط وإعادة تنظيم المجال العام، لا تعني بناء دولة. الفارق بين النموذجين بنيوي: الأول يستند إلى شرعية مفترضة مشتقة من هوية «أكثرية»، والثاني إلى

شرعية منتجة عبر مؤسسات وآليات ديمقراطية قابلة للتجدد.

يتناول هذا المقال طبيعة الحكم الراهن، وحدود المقبول سياسياً في ظلّه، والمعايير الضرورية لبناء دولة مؤسسات حديثة، ويطرح سؤالاً استراتيجياً: هل يمكن للسلطة أن تتحول إلى دولة؟

أولاً: من شرعية مفترضة إلى شرعية منتجة

لم يعد النقاش في الشام يدور حول القدرة على ضبط الأمن أو إدارة التوازنات، بل حول مصدر الشرعية ذاته. ثمة فارق جوهري بين تصورين للحكم:

التصور الأول يقوم على اعتبار السلطة ممثلة لأكثرية اجتماعية - دينية يُفترض وجودها سلفاً. في هذا المنطق، تستمد الشرعية من انتماء ديني أو طائفي يُعدّ «طبيعياً» أو يشكل «الأغلبية» الشعبية، ويُفهم الاعتراض عليها بوصفه خروجاً عن الإرادة العامة المفترضة. الأكثرية هنا ليست نتيجة عملية سياسية، بل نقطة انطلاق لها.

أما التصور الثاني، فهو تصور الدولة الحديثة الذي يجعل المواطن أساس الشرعية. الأكثرية السياسية لا تُفترض، بل تُنتج عبر وعي اجتماعي وإرادة عامة تتشكل وانتخابات حرة ومتكررة، وتبقى قابلة للتغير. الدولة لا تعكس هوية جماعة، بل تؤسس إطاراً قانونياً يساوي بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم.

الانتقال من التصور الأول إلى الثاني يعني الانتقال من شرعية تُستمد من هوية وموازين قوة إلى شرعية تُنتج عبر مؤسسات. ومن دون هذا التحول، تبقى الدولة في حالة إدارة مرحلة، لا في مسار تأسيس طويل الأمد.

ثانياً: طبيعة الحكم - المرجعية الأيديولوجية وحدود الهوية الوطنية

تنطلق السلطة الانتقالية من مرجعية الإسلام السياسي بوصفها إطاراً ناظماً للفكر السياسي والإداري. هذه المرجعية لا تقتصر على الخطاب، بل تنعكس في المناهج، وفي رمزية الفضاء العام، وفي تعريف القيم التي يُفترض أن تؤسس الشرعية.

غير أن إشكالية بنيوية تبرز هنا: عقيدة الإسلام السياسي، بطبيعتها، تتجاوز الإطار القومي المحلّي، وترى في الأمة الإسلامية مجالاً أوسع للانتماء والولاء. في هذا المنطق، قد تُفهم الدولة بوصفها مساحة جغرافية تُطبّق فيها

مرجعية كونية، لا كياناً وطنياً قائماً على هوية حضارية سورية جامعة تشكلت عبر التاريخ.

هذا التوتر بين المرجعية العابرة للحدود والهوية الوطنية يطرح سؤالاً حاسماً: هل تُعرَّف الدولة انطلاقاً من تاريخها وتنوعها وتراكمها الحضاري، أم من انتماء ديني يُعتبر أكثرية وبالتالي مرجعية عليا؟ الإجابة عن هذا السؤال تحدد طبيعة العقد الاجتماعي المقبل وحدود الشراكة بين المواطنين.

ثالثاً: المجال السياسي بين المقبول والخطر

من خلال الممارسة، يمكن رصد حدود غير مكتوبة لما يُعدّ مقبولاً أو خطراً في المجال العام للحكم الحالي.

المقبول بأحسن الأحوال، هو حرية تعبير فردية لا تتحول إلى تنظيم، ونشاط ثقافي أو اجتماعي لا يتبلور في شكل تيار سياسي مستقل، ونقاش إداري أو اقتصادي يركّز على الأداء من دون المساس بتعريف الدولة أو مرجعيتها.

أما ما يُعدّ خطراً فهو التنظيم السياسي المستقل، والأحزاب العقائدية ذات المشروع الشامل، والخطاب الذي يعيد طرح سؤال المواطنة المتساوية ومصدر الشرعية.

في هذا السياق تُفهم حساسية السلطة تجاه أحزاب تحمل سردية بديلة لهوية الدولة، مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي يطرح تصوراً قومياً حضارياً علمانياً شاملاً. المسألة لا تتعلق بخلاف إداري، بل بصراع حول تعريف الدولة ذاتها.

رابعاً: الحياة السياسية وفق معايير دولة المؤسسات

الدولة الحديثة لا تقوم على هامش حرية يُمنح أو يُسحب، بل على منظومة قواعد تضمن تكافؤ الفرص. جوهر هذه المنظومة يتمثل في قانون أحزاب يساوي بين الجميع، وتمويل سياسي شفاف، وقضاء مستقل، وإعلام حر، وانتخابات دورية بإشراف مستقل، وتداول سلمي فعلي للسلطة.

السياسة في هذا الإطار ليست تهديداً، بل أداة لتنظيم الاختلاف وتجديد الشرعية. المشكلة لا تكمن في وجود عقيدة سياسية بعينها، بل في تحويل أي عقيدة إلى مرجعية حصرية غير قابلة للنقاش.

ـ من خطاب الإصلاح إلى هندسة السلطة

أحد التحديات الجوهرية لا يتعلق بغياب الخطاب الإصلاحي، بل بالفارق بين الخطاب وبنية القرار. فالإصلاح الحقيقي لا يُقاس بحدة اللغة أو وعود التحديث، بل بمدى إعادة توزيع السلطة داخل المؤسسات، ووضوح قواعد اتخاذ القرار، وقابلية السياسات للمراجعة والمساءلة.

دولة المؤسسات لا تُبنى بإعلان النوايا، بل بهندسة واضحة للسلطة: من يقرر؟ وفق أي معايير؟ ما حدود الصلاحيات؟ ما آليات الرقابة؟ وما المؤشرات القابلة للقياس لنجاح السياسات أو فشلها؟

عندما يبقى القرار متمركزاً في دائرة ضيقة، ويتحول تفسير الأزمات إلى نقد لوعي المجتمع بدل نقد لبنية المؤسسات، يصبح الإصلاح علاقة عمودية لا عقداً اجتماعياً.

التجارب الأحادية، أياً كانت أيديولوجيتها، تؤدي إلى النتيجة ذاتها: احتكار المجال العام وإفراغ الدولة من مضمونها المؤسسي. الدولة لا تُبنى على إقصاء العقائد، بل على مساواتها ضمن إطار قانوني جامع.

السلطة والدولة: إشكالية التمايز المفهومي

لفهم مأزق الدولة في السياق العربي، لا بد من التمييز بين السلطة والدولة. السلطة هي وظيفة حكم مؤقتة تمارسها جهة أو تيار وفق موازين قوة معينة، أما الدولة فهي كيان قانوني مؤسسي دائم، يقوم على قواعد مجردة تنظّم ممارسة السلطة وتقيّدها وتستمر بعد تغيّر من يتولاها.

في الدولة الحديثة، هذا الفصل حاسم: الحكومات تتبدل، والدولة تبقى. أما في التجربة العربية، فلم يتبلور هذا التمايز بالوضوح نفسه.

إن التحول المطلوب ليس سياسياً فقط، بل مفاهيمي أيضاً: إعادة تأسيس الدولة كإطار قانوني مستقل يحتضن تعدد المرجعيات، بحيث يمكن أن تتغير السلطة من دون أن تهتز الدولة.

خامساً: معيار الكفاءة - من جهاز ولاء إلى جهاز مؤسسات

الشرعية السياسية لا تكفي لبناء دولة فعالة. فعالية الدولة تُنتج عبر الكفاءة. عندما يُعيَّن المسؤولون بناءً على انتمائهم أو على موقع رمزي لا على الجدارة، تتحول الدولة تدريجياً إلى جهاز ولاء.

المعيار الحاسم هو الجدارة المهنية القابلة للقياس، عبر قواعد واضحة

للتعيين والترقية، وتقييم موضوعي للكفاءات، وفصل فعلي بين الموقع الديني والموقع الإداري، وتكافؤ فرص حقيقي بين جميع المواطنين.

حين يصبح الانتماء بديلاً عن الكفاءة، يتراجع الأداء وتتآكل الثقة بالمؤسسات. الدولة الحديثة لا تسأل المسؤول عن طائفته، بل عن قدرته وأهليته.

سادساً: احتكار القوة والسيادة المؤسسية

لا يمكن بناء دولة من دون احتكار شرعي ومنظم للقوة. وجود جيش وطني محترف وغير طائفي شرط بنيوي. الجيش في دولة المؤسسات مؤسسة سيادية تحمي الوطن والدستور والقانون، لا جماعة أو أيديولوجيا.

حتى لو مرّ التأسيس بمرحلة انتقالية يتم فيها دمج مجموعات سابقة، فإن الهدف النهائي يجب أن يكون واضحاً: مؤسسة موحدة بعقيدة وطنية ومهنية.

جوهر دولة المؤسسات هو ألا يكون هناك سلاح خارجها، ولا قرار عسكري خارج تسلسل مهني خاضع للرقابة القانونية، ولا مجموعات وفصائل وعشائر مسلحة.

السيادة: من السيطرة إلى القدرة على الحياة

السيادة لا تُختزل في البعد العسكري. فالدولة لا تثبت حضورها فقط عبر ضبط الحدود، بل عبر قدرتها على جعل الأرض قابلة للحياة. الأمن، والتعليم، والصحة، والخدمات الأساسية، هي أدوات تثبيت الانتماء الوطني.

عندما تتوزع الخدمات وفق خرائط نفوذ غير متجانسة، تصبح السيادة مجزأة، حتى لو بقيت الخرائط موحدة. السيادة المؤسسية هي التي تحول الجغرافيا من مساحة صراع إلى مساحة استقرار. هذا البعد يواجه اختباراً إضافياً في ظل اعتداءات خارجية متكررة ووقائع مفروضة من قوة احتلال.

السيادة في ظل الاحتلال

استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتوسّع اعتداءاته يضع مفهوم السيادة أمام اختبار مزدوج: قدرة الدولة على حماية مجالها الحيوي، وقدرتها على إدارة هذا التحدي ضمن إطار مؤسسي لا ارتجالي.

غير أن التهديد الخارجي لا يبرر إغلاق المجال الداخلي. فالسيادة الحديثة تُبنى عبر مؤسسات دفاعية محترفة،

واستراتيجية واضحة، وإجماع وطني منظم، لا عبر حالة طوارئ دائمة.

سابعاً: المواطنة والديمقراطية - الاختبار الحاسم

المواطنة تعني مساواة كاملة في الحقوق السياسية. والديمقراطية آلية إنتاج الأكثرية، لا إعلانها.

الأكثرية تُنتج عبر انتخابات حرة، وتتغير. كما تُبنى الإرادة العامة عبر عمل سياسي مستمر يسمح للأحزاب العمل بحرية وتنظيم المواطنين حول برامجها.

حتى الآن، لم تُختبر ادعاءات تمثيل «الأكثرية» عبر عملية انتخابية شاملة تضمن تكافؤ الفرص وحرية العمل السياسي. ومن دون هذا الاختبار، تبقى الشرعية افتراضاً لا تفويضاً.

ثامناً: هل يمكن للسلطة أن تبني دولة؟

السلطة قادرة على إدارة أزمة، لكنها لا تبني دولة بمجرد قدرتها على التحكم. بناء الدولة يتطلب انتقالاً من منطق السيطرة إلى منطق الشراكة، ومن شرعية مستندة إلى الهوية أو القوة إلى شرعية مستندة إلى عقد اجتماعي وإرادة عامة متجددة.

وهذا يقتضي قبول التعدد السياسي، ومساواة فعلية، واعتماد الكفاءة معياراً، وجيشاً وطنياً محترفاً، وأجهزة خاضعة للقانون، وانتخابات حرة.

خاتمة: الدولة كمدخل للنهوض

الشام أمام استحقاقات إعادة الإعمار، واجتذاب الاستثمارات، وبناء الاقتصاد، وتوحيد المؤسسات، وترميم النسيج الاجتماعي.

كل ذلك يتطلب دولة مؤسسات تقوم على القانون والكفاءة والمواطنة المتساوية. المستثمر يبحث عن استقرار قانوني، والمواطن عن عدالة، و«المجتمع الدولي»، برغم انحيازاته، يتعامل مع مؤسسات لا مع سرديات.

الخيار الحقيقي أمام الشام هو الانتقال من سلطة تدير الواقع إلى دولة تبني الغد. فهل يستطيع الحكم الانتقالي الحالي، برغم الدعم الدولي والعربي له، أن يحقق هذا الانتقال، أم أن طبيعته وبنيته وخلفيته الإيديولوجية تقف عائقاً أمام ذلك؟

«سوريا»... الجولاني على خطى الأسد

سومر الفيصل

يمضي الوقت ولم يتغير شيء على المواطن السوري في سياسة إطلاق الوعود...

وما يزال السوريون يعيشون تحت الفقر والحرمان، ما زالوا يقفون في الطوابير للمواد الأولية الحياتية التي لا تزال مفقودة و«مقطوعة»، وعنوان هذه الفترة هو «الغاز» ورغم التهديد والوعيد لمن يصور أو ينشر عن هذه الأزمة فقد تسرّب إلى وسائل التواصل الاجتماعي من حماه ودمشق ما يثبت حقيقة هذه الأزمة، كما تسرب ما هو أسوأ ما جرى في مدينة يبرود من مشاجرة حصلت أمام سيارة توزيع الغاز، فهل سنرى الغاز مرة أخرى على البطاقة الذكية أم أن الغاز السوري سيعود؟

هذا في الوضع الاجتماعي أما في الجانب الأمني فلا يلوح في الأفق إلا مشاهد الدم...

بعد دخول قوات الجولاني إلى مناطق شرق الفرات وسيطرتهم على مخيمات احتجاز عناصر تنيظم داعش الإرهابي وتفريغها من محتجزيها وعلى رأسها مخيم الهول وهروب العديد من عناصر هذا التنظيم، بدأت تظهر تحركات خلايا التنظيم بشكل واضح عبر تنفيذ عمليات واستهدافات لعناصر الأمن

العام وقوات وزارة الدفاع في محافظات الرقة ودير الزور نتج عنها وقوع عدة قتلى من عناصر الأمن شرقي دير الزور وعدد من عناصر وزارة الدفاع في ريف الرقة، بالمقابل أعلنت وسائل إعلام تابعة لحكومة دمشق عن تنفيذ عمليات أسفرت عن اعتقال عدد من عناصر التنظيم الإرهابي في عدة مناطق سورية، وتأتي كل هذه التطورات بعد أن شهدت المناطق الشرقية من سوريا انسحاب القوات الأمريكية من عدة مواقع في الجزيرة السورية ودخول قوات فرنسية مكانها في بعض المواقع كما حدث في قاعدة «قسرك» في محافظة الحسكة.

كما تستمر حكومة دمشق بتنفيذ عملياتها العسكرية ضد من تسميهم فلول النظام في الساحل السوري حين أقدمت قوات وزارة الدفاع وعناصر الأمن العام على مهاجمة قرى ريف جبلة في محافظة اللاذقية بالمدفعية ما أسفر عن وقوع ضحايا من السكان حيث انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي فيديوهات توثق استهداف منزل المدني «نبيل يوسف» وتدميره ومقتل زوجته بطلقة بالرأس وولدهم «محمد» وقريب لهم كان في ضيافتهم وقد روى زوج الفقيدة ما جرى وكيف تم استهداف منزله بالرشاشات الثقيلة ما أدى إلى دماره بشكل كلي ومقتل أفراد أسرته في حين نفت حكومة الجولاني هذه الأنباء مؤكدة أنها لم تستهدف إلا مجموعة مما يسمى «لواء الجواد» وقتل عدد من متزعميه واعتقال آخرين !!! هذا ويؤكد نشطاء تعرض صاحب المنزل المستهدف لضغوط كبيرة لتغيير أقواله ونفي الاستهداف الذي أدى لقتل عائلته.

ما جرى يدفع نشطاء أبناء الساحل السوري الى استذكار مجازر آذار 2025 التي تزامنت مع حلول شهر رمضان ومقارنة ما يحدث بتلك الانتهاكات بدخول الشهر في هذا العام.

وفي محافظة طرطوس قامت قوة تابعة لما يسمى الأمن العام بإخلاء سبعة منازل من سكانها على طريق بانياس القدموس لجعلها مقرات لهم ونصب حواجز على الطريق، ما أدى لجعل العديد من العوائل دون مأوى ولا حامي لهم ولا قانون ينصفهم.

كما ذكرت وسائل إعلامية خبر الإفراج عن الشيخ «على هلهل» رئيس المجلس الإسلامي العلوي في طرطوس الذي تم اعتقاله على إثر الاحتجاجات التي قامت في الساحل السوري خلال شهر كانون الأول من العام الماضي في حين بقي الشيخ آصف مهنا والشيخ أحمد حبيب والناشط المهندس أكثم ديب وآخرون قيد الاعتقال حتى الآن دون توضيح الأسباب القانونية لاستمرار هذا الاعتقال سوى أنهم يعبرون عن مطالب شعبية. وهذا ما يذكر الشعب بالإجراءات نفسها التي كانت تقوم بها الأجهزة الأمنية للنظام السابق في إشارة

تدل على استمرار العقلية الأمنية في إدارة البلاد، ولكن بصيغة طائفية.

وعلى صعيد متصل تستمر عمليات القتل في كامل بقعة الجغرافيا السورية على أساس طائفي ومذهبي ففي حمص وفي حي عكرمة تحديدا قام مسلحون على دراجة نارية بقتل السيدة «إيمان مطانيوس جرجس» في حي عكرمة.

كما تؤكد مصادر أهلية بزيادة انتشار قوات أجنبية «تركستان ،إيغور» تابعة لسلطة دمشق على امتداد الشريط الحدودي السوري اللبناني من تل كلخ حتى وادي خالد إلى القصير مقابل سهل عكار اللبناني مع ذكر لبعض المعلومات التي تفيد بنقل عدد من مسيرات شاهين من إدلب إلى غربي حمص في إشارة إلى احتمالية تصعيد قادم على الحدود السورية اللبنانية.

أما في الجنوب /الجولان، فقد شهد العديد من الأحداث التي أصبح العديد منها اعتيادياً كأن تقوم قوة للعدو الإسرائيلي باقتحامات للمنازل والأملاك العامة والخاصة واعتقال المواطنين دون أي رد فعل رسمي من قبل حكومة دمشق حتى وإن كان «احتفاظ بحق الرد» الذي كان محط سخرية لمعارضي نظام الأسد على الاعتداءات الإسرائيلية والتي لم تصل في عهده إلى زيادة المساحات المحتلة كما نراها اليوم.

أما السويداء التي تتسرب الأخبار عنها بوجود مفاوضات قائمة بين المسؤولين عنها وحكومة الجولاني على ملف تبادل المعتقلين من الجانبين، فيما ذكرت وسائل إعلامية اقتراب وجود اتفاق في السويداء إلى النور مشابه لاتفاق الأكراد.

كل هذه المعضلات والانفلات الأمني والتردي الاقتصادي والاجتماعي في سوريا يجعل السوريون يقفون في حالة من المقارنة للوضع اليوم بالأمس «ما قبل سقوط النظام» وعدم وجود أي تحسن على كافة الأصعدة بل على العكس تماماً فلم يشهد المجتمع السوري إلا زيادة الأزمات ولكن زيادة وعود عن انفراجات في التقديمات والخدمات الحياتية والمعيشية والخدمات والأمن فلم يجد الشعب امامه الا الفساد الذي يسيطر على الحكومة المؤقتة كما كان يسيطر على نظام الأسد السابق يضاف اليها سياسة التهرب من الأزمات بافتعال أزمات أخرى تسرق الأضواء من سابقاتها على الاعلام ووسائل التواصل، لكن هذه الوسائل لم تعد تنجح في ابقاء الشعب صامتاً وقد علت أصوات ممن تعتبر مؤيدة لسلطة الجولاني كدمشق وحماه والميادين والبوكمال عبرت عن رفض الحالة المعيشية والغلاء وانقطاع الغاز ورفع تسعيرة الكهرباء بما لا يتناسب مع الدخل والضرائب المرتفعة وملوحة بالتحرك الشعبي بعد نفاذ الصبر.

سياسة

طمئنوا الشعب إلى حريته يُلقِ سلاحه من غير طلب.

«سعاده»

محمد عواد

إن المواطنية ليست شعارًا يتزيّن به المواطن، وليست قولًا دون أفعال يردده المواطن ليتباهى به أمام أبناء شعبه أو الشعوب الأخرى، بل إن المواطنية هي حب الوطن، إنها الوجدان القومي العميق الذي يرفع ويرتقي بالروح الإنسانية عن كل فردية وأنانية، وهي التي تطرد من نفس كل فرد من أبناء المجتمع الحقد واللؤم والضغينة تجاه أي فرد آخر من أبناء المجتمع. فالمواطنية فعل ذوبان مصالح الفرد الروحية والمادية في المصلحة العامة للأمة التي هي فوق كل مصلحة.

والمواطنية هي وعي قومي اجتماعي لحقيقة الاجتماع الإنساني، الحقيقة الكلية للإنسان-المجتمع،

وهي حركة محبة اجتماعية متفاعلة مترابطة منصهرة في وحدة الحياة لا تتجزأ ولا تتفرق ولا تفرّق، إنها واحدة في كل اعتقاد فلسفي وديني ومذهبي، لأن لا قيمة للاعتقاد الذي لا يخدم الإنسان-المجتمع وغرض ارتقائه في هذه الحياة.

ومن هنا فإن حب الوطن هو حب كل شبر فيه، وكل فرد فيه، لأن لا وطن دون شعب ولا شعب دون وطن، الوطن السوري. والمواطنية، هذا الحب العظيم للوطن، هي الدافع القوي للنفس لإنتاج عظمة جمال الفكر وفخر الصناعة وجودة الغلال، وهي تأمين مصلحة حياة المجتمع العامة، وأكبر مصالح هذا المجتمع هي الدولة المعبرة عن سياسة وحقوق الشعب. وانطلاقًا من هذا الإيمان، فإن العمل السياسي للدولة يجب أن يصون ويحمي حقوق المجتمع في كل شؤون حياته النفسية والمادية التي تؤمّن كرامته الإنسانية.

غير أن ضعف الأمة السورية لم يكن إلا نتيجة التجزئة إلى دول مصطنعة وحكومات مفتعلة وفساد أنظمتها المنبثقة من نظرات فردية ومصالح فئوية دينية مذهبية قبلية وعرقية، المخالفة لأبسط تعريف المواطنية. وإذا أردنا مثالًا واضحًا لفساد الدولة المصطنعة ونظامها، سنأخذ لبنان نموذجًا، إذ قامت الدولة بقرار من المفوض السامي الفرنسي، وقام النظام في لبنان على الشراكة الإسلامية المسيحية وتفريعاتهما المذهبية تحت عنوان الصيغة، وبئس الشراكة التي كانت وبئس الصيغة التي كانت، إنهما منتج فاسد لا يقترب من المواطنية بشيء، إذ إن المساواة بين أبناء الشعب الواحد مفقودة على الصعيد السياسي، والحقوقي، والاجتماعي، والاقتصادي.

وقد أدى هذا المنتج، الصيغة، إلى فقدان المواطنة القومية وإلى إبعاد أفراد كثيرين عن القضايا القومية المصيرية في فلسطين وفي كيليكيا والإسكندرون وغيرهما، بل وأبعد أناسًا لا يُستهان بعددهم عن المسائل التي تخص الكيان اللبناني المعلن من قبل المفوض السامي زورًا.

لسنا هنا بصدد الحديث عن إخفاقات هذا النظام التحاصصي البغيض، ولا عن التناحر الطائفي المسبب لهذا الانقسام الحاد، والتجزئة القاتلة، ولا عن فساد الإدارة وارتهان القضاء والتدهور الاقتصادي وسرقة أموال الشعب وغياب التعليم الرسمي وغياب القدرة على الطبابة، ولا عن كل الحقوق التي من واجب الحكومة تقديمها إلى جميع المنتجين فكرًا وصناعةً وغلالًا دون إجحاف، ولا عن سوء تركيب الحكومات من الخارج، ولا عن تدخل الدول الخارجية في الشؤون السياسية والسيادية والاقتصادية.

إنما المقصود الإشارة إلى أن العدو استباح لبنان وقصف الأهالي الوادعين في بيوتهم وحقولهم ومصانعهم ومدارسهم ومستشفياتهم، وجرف وفجّر قرى عديدة في جنوب لبنان، ولم تحرك الحكومة ساكنا لمناصرة أبناء شعبها.

فالحكومة العاجزة كانت وما زالت، وأن الحكومات ليس في برنامجها الدفاع عنه، فاقتنى اللبناني السلاح وتدرّب بجهد أهلي وقاتل دفاعًا عن بيته وأرضه وكل لبنان انتصارًا لحياته وكرامته. وهو لم يستعمل السلاح ليفتك بأبناء شعبه، بل استعمله في وجه العدو اليهودي وغير اليهودي الطامع بأرضنا وبلادنا.

واليوم تريد الحكومة من المواطن أن يتجرد أولًا من وطنيته، وثانيًا من سلاحه، رغم أنه للدفاع عن الوطن، ويستشهد المقاوم حبًا بالوطن وحبًا بمواطنيه. وتعلل ذلك، باسم السيادة، وعن أي سيادة تتحدث الحكومة؟

وهذا لبنان نموذجً عن كل الحكومات في الأمة السورية، وما يجري في لبنان عينه يحصل في الدول السورية المصطنعة جهلا ودرايةً لما يخططه العدوّان اليهودي والمستعمر الأجنبي. فإذا كانت الحكومة تريد السلاح، فعليها تأمين المواطنين في بيوتهم وأرزاقهم، حتى يشعر الأهالي أن مصيرهم محمي من قبل الحكومة، «طمئنوا الشعب إلى حقه وحريته فيُلقِ إليكم سلاحه من غير طلب.» سعاده

سياسة

البربرية الإسرائيلية من التطهير العرقي إلى معسكرات الإبادة الحديثة

سليمان بو سعيد

تُعد «الدولة العبرية» تجسيدًا صارخًا لما يُصطلح عليه «الحداثة الوحشية» ـ نموذج دولة حديثة تأسست على الإقصاء والعنف المنظم، وتستمد وجودها من الإبادة المستمرة للآخر. لم تكن المجازر في تاريخها استثناءً، بل كانت البنية التأسيسية التي يقوم عليها كيانها السياسي، المولود من رحم المشروع الصهيوني الذي وصفه قادته الأوائل، مثل تيودور هرتزل وفلاديمير جابوتنسكي، صراحةً بأنه «مشروع استعماري» و«مغامرة استعمارية». هذه ليست دولة انحرفت عن مسارها، بل هي الوريث الأشرس للخيال الاستعماري الذي يرى الأرض بلا شعب، ويُجيز محو السكان الأصليين رمزيًا وجسديًا.

الجذور: الصهيونية كإطار استعماري

يصف علماء وباحثون كثر، من إدوارد سعيد إلى إيلان بابيه ونعوم تشومسكي،

الى المفكر والفيلسوف انطون سعاده، الصهيونية بأنها شكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني. الفارق الجوهري هنا عن الاستعمار الكلاسيكي هو أن الهدف ليس استغلال السكان الأصليين اقتصادياً فحسب، بل استبدالهم وإزالتهم لصالح مجتمع المستوطنين. لطالما كان هذا الهدف حاضرًا في الخطاب الصهيوني التأسيسي. ففي مؤتمر باريس للسلام 1919، تحدث حاييم وايزمان عن أمل أن تصبح فلسطين «يهودية كما إنجلترا إنجليزية»، مقارنًا المشروع بما حققه الاستعمار الفرنسي في تونس. بدأت هذه الرؤية بالتجسيد عبر مؤسسات تحمل اسم «الاستعمار» في صلبها، مثل «الجمعية اليهودية للاستعمار» و«الصندوق الاستعماري اليهودي».

كانت النكبة عام 1948 الحدث التأسيسي الذي حول هذه الإيديولوجية إلى واقع دموي. نتج عنها طرد وتشريد حوالي 750,000 فلسطيني وتدمير أكثر من 500 قرية وحيّ فلسطيني. لم يكن هذا «حادثًا» عارضًا، بل حملة تطهير عرقي ممنهجة. وقد ارتُكبت خلالها سلسلة من المجازر البشعة لترويع السكان وإجبارهم على مغادرة ارزاقهم واملاكهم، ابرز هذه المجازر:

مجزرة دير ياسين (نيسان/أبريل 1948): نفذتها عصابتا الأرجون وشتيرن الإرهابيتان، فقتلت بين 250 و360 مدنياً بين أطفال ونساء وشيوخ، وذُبحت نساء حوامل.

· مجزرة اللد (تموز/يوليو 1948): نفذتها وحدة كوماندوس بقيادة موشيه دايان، حيث أُبيد العشرات من الرجال بعد استسلامهم ونفاد ذخيرتهم.

· مجزرة الطنطورة (أيار/مايو 1948): ذُبح فيها أكثر من 200 شخص كجزء من عملية التطهير العرقي.

· مجزرة الدوايمة (تشرين الأول/أكتوبر 1948): نفذتها كتيبة كوماندوس صهيونية، وقُتل فيها مئات الأشخاص، وكان من بين الضحايا 30 امرأة وطفلاً على الأقل بحسب تقارير أممية.

سياسة التهجير والاستيطان المنهج

لم تتوقف سياسة التهجير بعد 1948. وهي تُنفذ اليوم بأدوات «حديثة» قضائية وإدارية لطمس الوجود الفلسطيني، خاصة في القدس.

تهجير القدس وسلوان: تواجه بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى «عاصفة تهجير ثالثة» بعد تهجيري 1948 و1967. تستهدف المخططات الإسرائيلية

إخلاء مئات الفلسطينيين لصالح مشاريع استيطانية و«حدائق توراتية»، مستخدمة أساليب الضغط النفسي والاقتصادي لإجبار العائلات على هدم منازلها بأيديها أو المغادرة «طوعاً».

· **عزل القدس:** يجري تنفيذ مخططات مثل «القدس 2050» و«إي 1» لربط القدس بمستوطنات الضفة الغربية، وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية على أراضٍ مثل مطار قلنديا، بهدف عزل المدينة تمامًا عن محيطها الفلسطيني وإفشال أي احتمال لقيام دولة فلسطينية متصلة.

عنف المستوطنين: ذراع الدولة لتحقيق الأهداف الاستعمارية وفي الضفة الغربية المحتلة، يُستخدم عنف المستوطنين كأداة فعالة لتحقيق الهدف الاستعماري نفسه: إخلاء الأرض من سكانها الأصليين. وسجلت الأمم المتحدة حوالي 2000 هجوم للمستوطنين ضد الفلسطينيين منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. في النصف الأول من عام 2025 وحده، سُجلت 757 هجوماً، بزيادة 13% عن الفترة ذاتها من العام السابق.

· **التواطؤ الرسمي:** غالبًا ما يحدث هذا العنف بدعم أو مشاركة القوات الإسرائيلية، ويتمتع بمناخ من الإفلات التام من العقاب. تقول منظمة «يش دين» الإسرائيلية إن 3% فقط من هجمات المستوطنين تؤدي إلى إدانة.

· التهجير **القسري:** أدى هذا العنف إلى نزوح قسري لأكثر من 1500 فلسطيني في السنة الأولى بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023، وحوالي 3200 فلسطيني من مجتمعات الرعاة والبدو منذ ذلك التاريخ. الهدف واضح: «تجهيز مساحات واسعة من الضفة الغربية المحتلة من السكان الفلسطينيين».

التمييز المنهجي: عنف الدولة داخل الخط الأخضر داخل إسرائيل نفسها، يعاني الفلسطينيون (عرب 48) من عنف ممنهج وتواطؤ دولة. وفي عام 2025، قُتل 252 فلسطينياً من عرب الدخل في جرائم عنف، بمعدل يفوق 15 ضعفاً عن نظيره في المجتمع اليهودي.

هناك اتهامات بوجود اتفاق غير مكتوب مع العصابات الإجرامية لتركها تعمل في البلدات العربية مقابل امتناعها عن دخول المدن اليهودية.

المقاومة الفكرية:

أنطون سعاده نموذجاً لقراءة الجذور وطرح البديل«

»وهكذا، لا تظهر الوحشية الإسرائيلية كسلوك منفصل، بل كنتيجة لمشروع استعماري استيطاني (صهيوني) واجه - ولا يزال - واقعاً عربياً يعاني من أزمات الهوية والتجزئة التي حذر منها أنطون سعاده. إن مواجهة هذا المشروع، وفق رؤية سعاده، تتطلب أكثر من المقاومة المسلحة أو الدبلوماسية؛ فهي معركة وجودية تستدعي نهضة قومية شاملة تبدأ بتجاوز الانقسامات الداخلية وبناء إرادة موحدة، لأن تحرير فلسطين، في النهاية، هو تحرير للأمة من عوامل ضعفها، وهو الطريق الوحيد لقطع دابر الوحشية المدعومة بإفلات من العقاب.

من منطق الإبادة إلى معسكر الاعتقال الجماعي

تختزل غزة اليوم ذروة هذا المنطق. لقد تحولت، تحت الحصار والحرب، من ساحة صراع إلى «معسكر اعتقال بحجم مدينة»، تُدار عبر سياسات التجويع والتدمير الشامل والعقاب الجماعي تحت شعارات حداثية زائفة. كما قال رئيس إسرائيل إسحاق هر تسوغ، فإن الحرب هي دفاع عن «الحضارة الغربية وقيمها»، مكرراً بذلك تبرير الاستعمار التاريخي نفسه.

الدولة الإسرائيلية، في جوهرها، هي نموذج لدولة لا تعرف نفسها إلا بما تقصيه وتبيده. وحشيتها ليست سلسلة انتهاكات منفصلة، بل هي اللغة الأصلية والشرط الوجودي لمشروع استعماري استيطاني، ما زال حتى يومنا هذا يمارس، بتقنيات أكثر تطوراً وقسوة، نفس سياسات الطرد والإبادة التي أسس بها نفسه.

يشكل عنف المستوطنين المدعوم من الدولة، في تحليل سعاده، الوجه العملي لـ›غزو الفكري› الاستيطاني، الذي يجد في واقع التجزئة والضعف العربي تربة خصبة لتحقيق هدفه القديم-الجديد: إخلاء الأرض من سكانها الأصليين، وهي استراتيجية لم يتوقف تحذير سعاده من عواقبها الكارثية إلا ببناء قوة ردع قومية موحدة.«

بهذه الطريقة، يصبح فكر سعاده عدسة تحليلية تثري البحث، تربط الممارسات الإسرائيلية اليومية بجذورها الإيديولوجية، وتقيم الواقع العربي بنفس المعايير النقدية، وتقترح حلاً متكاملاً يجمع بين التحرير والبناء الداخل

أن مواجهة هذا المشروع اليهودي/ الصهيوني بحاجة الى استراتيجية قائمة على رؤية فكرية متكاملة ترفض التجزئة وتؤمن بوحدة المصير، كما دعا إليها المفكر والفيلسوف الزعيم انطون سعاده.

حجر الزاوية

المثقف الإمتثالي

نجيب نصير

الفنانة جوستينا سيسي توماسيو سرسق

تعكس الشعوب ثقافتها عند القيام بأداء استحقاقات الحياة اليومية (سياسة، اقتصاد، فلكلور، الملكية العامة، أخلاق، إلخ)، حيث تُظهر هذه الثقافة رقي هذا الاجتماع البشري، أو انحطاطه، بالنسبة إلى العصر الذي تعيش فيه. هذا الانتساب إلى العصر، يشرحه المثقف، مبيّناً إعطابه التي تحتاج إلى فرملة وإيقاف، أو دعم وتطوير وارتقاء، بناء على حاجة هذا الاجتماع للبقاء والاستمرار، حيث تبدو الدولة (إذا كانت دولة وليس مجرد سلطة)، بحاجة ماسة إليه، وضرورة من ضرورات وجودها، دون ترغيب أو ترهيب، لإنه يظهر لها معيقات وجودها

السلبية، ويقترح تطويرات إيجابية تدعم ديمومتها، متنكباً دوراً، منبثقاً من واجبه الاجتماعي (بغض النظر إذا كان هذا الاجتماع مجتمعاً أو أدنى من ذلك)، حيث يكون هذا استجابة للوجدان الاجتماعي، بما «يوازي» تماماً أداء رجالات السلطة أو الدولة، والفارق هنا شديد، حيث تتمظهر المسؤولية عن الجسد الشخصي والفردي للمثقف، دون أية حماية أخلاقية أو إنسانية وحتى قانونية، من قبل السلطة، أو ما يمكن تسميته مجازاً الدولة المزورة، من خلال عملية صناعة وإنتاج الصمت، الذي يترجم بالإجماع والقبول، اللذان يخترقان الوجدان الاجتماعي ويحطمانه، دون أي إنذار مسبق يمكن أن يقدمه المثقف، بعمليتي التحليل والتركيب المعرفيتين للإطلال على الحقيقة، والنصح التصرف بشأنها.

لا نتكلم هنا عن المثقف «العدو» للسلطة أو الدولة، على الرغم من ضرورة وجوده، في الأداء السياسي التنافسي، بل عن المثقف المنتج للتطور من خلال نقد (ليس انتقاد) الممارسة الاجتماعية أو المجتمعية للثقافة، بوصفها الأداء العلني للاجتماع البشري، معلناً خوفاً مزدوجاً من المثقفين، أولهما الخوف من فقدان الثقافة المكرسة على الرغم من ظهور فشلها للعيان، والثاني هو الخوف من الحقيقة وما يجب أن يتنكبه هذا الاجتماع البشري من العناء لمقاربتها، ما ينتج ممارسات ثقافية عمومية (الأخلاق وحداة منها) شوهاء، تفضي إلى عالم مجهول ترتسم في نهايته صورة الكارثة القادمة، ولا من قنديل يحمله ديوجين.

صمت المثقف، أو اختبائه ، يعني تماماً التصحر المعرفي، بمعنى ظهور أحد مرتسماته التطبيقية، وهو الحقل السياسي، فالتصحر السياسي مصيبة كارثية تصيب الاجتماعات البشرية (عادة ما تؤدي إلى حرب أهلية على الأقل، وعلى ألأكثر سيطرة الفساد في كل المفاصل الحياتية للفرد والجماعة)، وهذا التصحر يقوده الخواء المجتمعي، ناتج عن عقمه في إنتاج المثقفين، المحميين بقوانين تحمي الحقوق الإبداعية، مهما كانت صادمة للثقافة السارية التي تتبناها الأكثرية الاستفتائية التي ما أن تواجه استحقاق الانتماء إلى العصر، حتى تتفتت وتنهار بشتى الطرق، لتظهر نتائجها كدماء مهدورة، أو كرامات مهدورة بالإضافة إلى القعود على حافة هاوية الجوع والعطش والبرد تكفيها

نسمة هواء واحدة لترميها، في غياب منطق أدائي يعلن الحاجة إلى المثقف، لإنه غير موجود فعلاً بسبب وطأة القتل أو التهديد أو الترويض أو التغييب بواسطة التثريب والإدانة أو الشيطنة، لينسّد الفراغ بالمثقف الامتثالي، وهو نسخة مشوهة لصاحب المعلومات (العلم) يتردد ويتراجع عن تحويلها لمعرفة، فيصدر عنه معرفة شوهاء لا تنفع في تعديل المسار عن الهاوية الآنفة، فينجح بالمفاضلة بين حرب أهلية وفساد يخفف من خطورته، إلا إذا واتته الفرصة بالهجرة والعيش بأمان في إحدى «الدول».

المثقف الإمتثالي هو المثقف المعتمد في كل الكيانات السورية، ويتميز بمقدرته على تحمل البصاق من أي جهة كانت، حتى لو كانت نفسه هو، فهو الملقى في كماشة الأيديولوجيا والقداسة، والسلطة وحاجاتها، لذا طالما رأينا الكثير من المنتجات الثقافية المتهافته من كافة أنواع المثقفين (من مؤدلجين، أو مسيسين، أو عملاء لمخابرات السلطات)، مستقيلين عن عملهم في مقاربة الحقائق (الأمثلة لا تنتهي)، متفرغين للهمس بسعة معلوماتهم، ليقعوا في آخر المطاف في براثن هذه المعلومات كطائفيين، أو مدللين وأصحاب مكاسب، أو مجرد أناس تقليديين ليس لعلمهم أية فائدة حقيقية أو وهمية.

طبعاً التعميم قتّال، ولكن ما لدينا في هذه البلاد هم في أغلبهم مثقفين إمتثاليين، إن كان بقوة القوانين المنحوتة على قياس رجل السلطات المتنوعة (الأحكام العرفية والاستثنائية مثالاً)، أو كان بقوة السلطات العارية التي لا تتوانى أن بالتحول إلى عصابات وحتى فرق اغتيال، تعميماً للصمت والامتثال، أو بطاقة الاجتماع التخلفية، التي تحتقر كل ثقافة سوى ثقافتها، وتحتقر كل آخر حتى لو كان من لدنها، بحيث تجتمع كافة القوى السلبية المتوفرة، لإلغاء المثقف وتطالب بمثقفين على مزاج مصالحها.

ان تقوم قائمة لهذه البلدان، دون مثقفين يقدمون المعرفة (بعجرها وبجرها)، إلى «أولي الأمر»، من أجل تحويل الاجتماع إلى مجتمع بالمعنى المعاصر، وتحويل السياسة إلى خدمة عامة لهذا المجتمع، في سبيل استثمار إمكانياته لصالحه.

مجتمع

حسنين هيكل.. العرب وإيران والحاجة

لاستشراف المستقبل

نظام مارديني

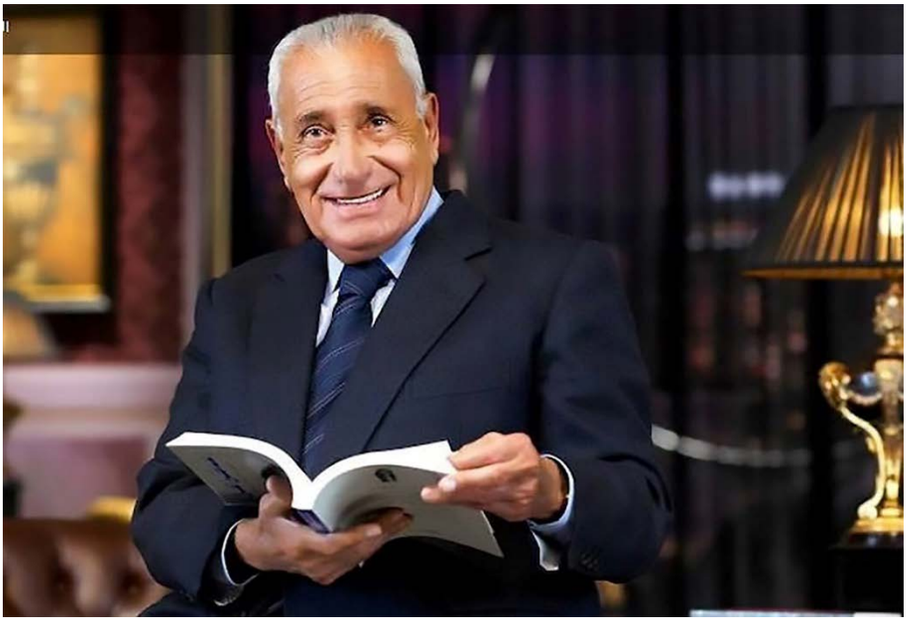

مرّت الذكرى العاشرة لرحيل عميد السلطة الرابعة، الباحث والسياسي والمثقف الكبير محمد حسنين هيكل، الصحافي الملتزم الذي اشتهر بكونه مهنيًّا صلبًا، ومناضلًا جريئًا لأجل حرية عالمه العربي الذي يريد له أعداؤه أن يعيش عمليّة تغيير خريطته كاملة، عبر التفتيت والتقسيم.

إنّ وظيفة الصحفي الأساسية التي لا تسبقها وظيفة أخرى هي تنوير الرأي العام بـ (كلّ) ما تحتاجه عامّة الناس من معارف وفي «جميع» شؤون الحياة، وشجونها، وهو أي الصحفي بحكم هذه الوظيفة المقدمة على غيرها عابر للاختصاص إلى حقول معرفية متجاورة أو متباعدة كثيرة.

لقد عبرّ هيكل في كتبه ومقالاته وحواراته عن قناعته العميقة بأهمية العلاقة السليمة والسوية بين العالم العربي والجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما رفض بشكل مطلق محاولات شيطنة إيران ووضعها في خانة أعداء العرب..

هيكل كان من أبرز الصحفيين العرب الذين تابعوا الشأن الإيراني منذ خمسينيات القرن الماضي، بدءًا من

تغطيته لتأميم النفط في إيران، وصولاً إلى الثورة الإسلامية عام 1979، حيث أدرك أن الأحداث الإيرانية ستكون محورية في المنطقة العربية.

في عام 1991 أصدر هيكل كتابه، «أوهام القوة والنصر»، عن أزمة الخليج الثانية (احتلال صدام للكويت)، في هذا الكتاب حاول هيكل أن يفنّد فكرة صناعة التاريخ وتغيير الخرائط الجيوسياسية عبر القوة وأدواتها وترسيخ النصر العسكري كحقيقة تصنع واقعًا جديدًا. ويتحدث هيكل عن تفاصيل الدور الأميركي في تلك الحرب، وهو دور كان متوقّعًا على أيّ حال، فلم يكن بوسع الولايات المتّحدة أن تقف مكتوفة الأيدي والبترول العربي- الذي تعتبره كنزًا خاصًّا بها وحدها لا يلمسه أحد - في خطر. فقد استغلت الأزمة إلى أبعد حدّ واحتكرتها لنفسها وأخذت دور موزّع الأدوار، فقد كانت الأزمة فرصة سانحة لتدمير قوة العراق وإبعاد خطره عن المنطقة، تمهيدًا لوضع شرق أوسطي جديد وتسوية شاملة تناسبها وتناسب «إسرائيل» في الدرجة الأولى.

واقع اليوم مع إيران شبيه بما حصل بالأمس مع عراق صدام حسين؛ فالكلام عن الديمقراطية ودحر الإرهاب وحماية وحدة البلاد من التهديدات الخارجية وغيرها من الطروحات، لا تقنع العاطلين عن العمل والمحرومين من فرص العيش الكريم أو تدفعهم إلى السكوت، وهم يرون بلادهم المليئة بالخيرات خرابًا، بينما أموالهم تسرق وسنيّ أعمارهم تمضي بلا معني...

تحاول أميركا الآن استدراج القيادة الإيرانية إلى تكرار خطأ الرئيس الراحل صدام حسين، للقيام بعدوان على إيران وتفتيتها، ولكنّ طهران تدرك أنه ما من حرب اندلعت إلا وكان اختلال ميزان القوى الواقعي أو الافتراضي أحد أهم الأسباب المحرّكة لتلك الحرب في أذهان القادة وصنّاع السياسات وواضعي الاستراتيجيات. كان الشرق الأوسط، وما يزال، المثال النموذجي للنطاق الجغرافي الذي يعجّ بسياسات الحرب التي يشنّها حكام وقادة جماعات بناء على معطيات ومعلومات وخطط ناقصة وأوهام قوة لا يعززها الواقع ويفندها الميدان غالبًا.

لا شكّ أنّ من أكبر المشكلات التي تساهم في صناعة وهم القوة الأميركية هو الانفصال عن الواقع، بالمغالاة في قوة الذات وضعف الخصم، وذلك ناشئ من وجود حلقات من الذين يقدمون معلومات غير واقعية، في غياب مناقشات جادة ونقد موضوعي وحسابات صارمة. وهناك عامل آخر

ساهم في توهم القوة والثقة بالنصر، هو الإعلام الموجه والدعاية المركزة التي تصنع وعيا زائفًا بحتمية النصر وامتلاك القوة، بما يساهم في الترويج لصور مثالية وثقة مفرطة غير واقعية.

لا شكّ أننا وسط مشهد عالمي متغير باستمرار، حيث تبرز بعض الأحداث التاريخية كعلامات فارقة تُلقي بظلالها على التطورات الآنية، وتُسهم في فهم تعقيدات اللحظة الراهنة، وأبرز مثال على ذلك المواجهة الإيرانية الأميركية، التي لا تزال تُلهم النقاشات والتحليلات حول كيفية تحصين إيران لنفسها وبأدواتها الذاتية؟، ومدى تأثير التدخلات الخارجية؟

ووسط التوتر الحالي بين إيران و«إسرائيل»، ومعهما الولايات المتحدة، يتجدد السؤال: من أين استمدت إيران قدرتها على تهديد «إسرائيل» عسكريًّا؟ وهو السؤال الذي جاوب عنه هيكل فى كتابه «مدافع آية الله.. قصة إيران والثورة»، الجواب يبدأ من لحظة انقلاب الثورة الإسلامية فى عام 1979، حين تبدلت طبيعة الدولة من شريك غربي إلى خصم إقليمى مزعج، وبدأت دورة نفوذ وصراع لم تهدأ منذ ذلك الحين.

كان هيكل مستشرفاً أن دويلات جديدة ستقوم في العالم العربي والشرق الأوسط، ولا بدّ من تصفية كلّ مَن يعترض طريقها، ولعل إيران هي الدولة الأكثر مركزية في المنطقة، وهي تعرف كيف تتحاور مع قوة مركزية أخرى، وكيفية كسر وهم عدوانيتها.

ما قامت وتقوم به أميركا هو أنها تشغل إيران إلى أن تكون قد استولت بالكامل على سوريا.. وها هي استولت عليها وجلبت الرئيس الانتقالي أحمد الشرع من دون أي عملية عسكرية (راجع تصريح وزير خارجية تركيا هكان فيدان، خلال مقابلة مع «سكاي نيوز» الأميركية في 1 فبراير)، أمّا اليوم فإيران وحدها في الإقليم، وليس لديها حلفاء طبيعيون لما تمثله الآن، ولا حتى تركيا.

هيكل... وحده استطاع في كيمياء الكلمة تحويل قزم الكلام إلى «أهرام» مدوّية في نقده للعقلية العربية التي جعلت من «إسرائيل» دولة «شقيقة» ومن إيران دولة «عدوة»!

إيران تتعرض الآن لما تعرضت له كل حركة تمرد في وجه الهيمنة الأميركية. ذلك حصل للرئيسين، جمال عبد الناصر وحافظ الأسد.. وحصل لكاسترو ويحصل للصين وروسيا أيضًا.

رأى هيكل أن التناقض الإيراني

الأميركي لن ينتهي، ولن ينتهي بوجود هذا النظام في إيران. فإما ان يتغير النظام فيها أو يتم إسقاطه. فأميركا أمام نظام رافض للهيمنة الأميركية وملاصق لروسيا وللصين، وهو في منطقة وموقع جغرافي يشكّل نقطة ارتكاز مشرفة على روسيا والصين وتركيا... «ليس هناك فترة اختبار بين الاثنين كالعلاقة بين ولد وبنت في فترة الخطوبة».. نحن هنا أمام علاقة قوة: هل تستطيع أميركا أن تقبل بقوة في المنطقة قادرة على الانتشار والتأثير خارج حدودها ولا تكون حليفة لها؟

الأنظمة السياسية العربية، ومنذ حصولها على الاستقلال الصوري وبدايات تشكل الدولة الوطنية، لم تخرج عن هذا النمط السياسي في اجتراح وتشكيل وتكوين وصنع العدو، الداخلي والخارجي. وها هي الأنظمة العربية وبعد عقود من السنوات، تمارس لعبة العمالة لـ «إسرائيل»، لكن هذه المرة تحت شعارات السلام «الإسرائيلي الفلسطيني» المدعوم من الأنظمة السياسية العربية، بدءًا من الفلسطينيين والأردنيين والسوريين واللبنانيين، ولم ترجِع تلك المفاوضات حقًّا مغتصبًا منذ وقتها وحتى الآن. وقد ترافق ذلك مع اختفاء تسميات العميل والخائن، خصوصًا وأن عددًا من تلك الأنظمة، قد أقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية مع العدو «الإسرائيليّ»، الذي كان يُراد إلقاءه في البحر.

أغلب الأنظمة السياسية التي تفتقد إلى الشرعية تحتاج إلى عدوّ داخلي أو خارجي يساعدها على البقاء، ويمنحها شرعية متوهمة للاستمرار في الحكم. ولا تستثنى من هذه القاعدة، الدول الغربية منذ العام 1917 وقيام الثورة البلشفية في روسيا وصعود الشيوعيين إلى الحكم فيها، والصراع الطويل والمكلف بين نظريتين وما يتبعها من دول، اشتراكية ورأسمالية، مرورًا بألمانيا الفوهرر هتلر، وحتى أميركا وحقبتها المكارثية الشهيرة.

الآن، ويا للمفارقة يسعى النظام العربي (صديق إسرائيل) إلى تجنُّب حدوث ضربة أميركية على إيران، مع ما تحمله من مخاطر زعزعة استقرار المنطقة بشكلٍ كبير. هذا لا يعني أنّ النظام العربي ـ الإقليمي وإيران حلفاء دائمون، بل على العكس، فالظروف تتغيّر.

محمد حسنين هيكل.. سيفتقدك العرب عندما يهتدون إلى مَن يضيء آفاق المستقبل ويرتاد مجاهيله مستشرفاً، عندما تصحو عقولهم من عجاج داحس والغبراء التكفيري!

مجتمع

تركيا وإعادة الإقطاعية السورية

د. نبيلة غصن

الأرض بوصفها ساحة الصراع على السيادة والهوية

ليست الأرض في سورية الطبيعية مجرد تربة تُفلح أو عقار يُسجَّل في دفاتر الطابو، بل هي جوهر الوجود الاجتماعي والسياسي، ومرآة العلاقة بين السلطة والمجتمع عبر قرون طويلة، شكّلت الأرض محور الصراع بين الفلاحين الأصليين الذين عاشوا عليها جيلاً بعد جيل، وبين نخبة إقطاعية سورية ارتبط نفوذها بولائها للسلطات المركزية المتعاقبة، ولا سيما العثمانية منها. واليوم، في ظل النفوذ التركي في شمال سورية، يعود هذا الصراع إلى الواجهة، لا باعتباره حدثاً طارئاً، بل امتداداً تاريخياً لبنية لم تُكسر جذورها بالكامل.

إن ما يجري في إدلب وريف حلب وحماة وحمص ودرعا والساحل وريف دمشق ليس مجرد نزاع عقاري عابر، بل إعادة تشكيل للسلطة عبر إعادة توزيع الملكية. فحين تُنتزع الأرض من الفلاح الذي عاش عليها عقوداً، وتُعاد إلى وريث عائلة إقطاعية تاريخية بحجة "الملكية الأصلية"، فإننا أمام عملية سياسية بامتياز، تُعيد إنتاج التراتبية القديمة تحت مظلة جديدة. ومن هنا، يصبح

السؤال ليس من يملك الأرض فحسب، بل من يملك القرار.

أولاً: الإقطاع السوري في العهد العثماني – الأرض مقابل الولاء

مع دخول العثمانيين إلى سورية الطبيعية عام 1516، لم يكن التحول سياسياً فحسب، بل بنيوياً في علاقة الأرض بالسلطة. فقد اعتمدت الدولة العثمانية نظام الالتزام والإقطاع (التيمار والزعامة)، حيث مُنحت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لنخب محلية سورية مقابل أداء وظائف عسكرية وإدارية وجباية الضرائب. لم يكن الفلاح في هذا النظام مالكاً للأرض التي يزرعها، بل كان مرتبطاً بها بوصفه منتجاً يدفع الخراج ويؤدي الالتزامات.

بهذا المعنى، لم تُنتزع الأرض من الفلاح بالسيف المباشر، بل جرى تحويلها قانونياً إلى ملكية خاضعة للسلطة المركزية، تُمنح لمن يثبت ولاءه. تشكّلت طبقة إقطاعية سورية تدين بنفوذها للباب العالي، وتستمد شرعيتها من قدرتها على ضبط الريف وتأمين الضرائب. ومع مرور الزمن، ترسخت هذه الطبقة اجتماعياً، وتحولت من وكلاء إداريين إلى ملاك فعليين يسيطرون على مفاصل الاقتصاد الزراعي.

في ريف حماة وحمص، سيطرت عائلات محدودة على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، بينما بقي الفلاحون يعملون ضمن علاقات شبه تبعية، تُقيّد حركتهم وتحدّ من قدرتهم على الادخار أو التملك. وفي الساحل السوري، خضع الفلاحون لسلطة ملاكين كبار احتكروا الأرض ووسائل الإنتاج. أما في ريف حلب وإدلب، فقد تركزت الملكيات في أيدي نخب ارتبطت تاريخياً بالسلطة العثمانية، ما خلق فجوة عميقة بين من يزرع ومن يملك.

لم يكن هذا النظام مجرد آلية اقتصادية، بل كان أداة لضبط المجتمع، حيث أصبح الولاء السياسي شرطاً للملكية، وأصبحت الأرض مكافأة على الطاعة. هكذا تكرّست بنية اجتماعية تقوم على التراتب، وتُقصي الفلاحين الأصليين عن حقهم التاريخي في التملك، رغم ارتباطهم العضوي بالأرض.

ثانياً: الجمهورية السورية والإصلاح الزراعي – محاولة كسر الحلقة

مع نشوء الدولة السورية الحديثة، ولا سيما بعد عام 1958، برزت قضية الأرض بوصفها مسألة عدالة اجتماعية وسيادة وطنية. فقد أدركت النخب السياسية أن استمرار تركّز الملكية الزراعية في أيدي قلة يُبقي الريف رهينة لبنية شبه إقطاعية تعيق التنمية. لذلك جاءت قوانين الإصلاح الزراعي، التي تعززت بعد عام 1963، لتحد من الملكيات الكبرى وتعيد توزيع الأراضي

على الفلاحين

لم يكن الإصلاح الزراعي مجرد إجراء إداري، بل مشروعاً لإعادة هندسة المجتمع الريفي. فقد وُضعت سقوف للملكية، وصودرت المساحات الزائدة عن الحد القانوني، ثم وُزعت على فلاحين كانوا يزرعونها دون سند ملكية. وبذلك تحوّل آلاف الفلاحين من عمال زراعيين أو مستأجرين إلى ملاك صغار، ما عزز مكانتهم الاجتماعية وفتح المجال أمام تحسن نسبي في مستوى المعيشة.

غير أن هذه العملية لم تخلُ من إشكاليات. فقد واجهت مقاومة من الملاك الكبار، كما عانت من ضعف الإدارة والبيروقراطية، وأحياناً من سوء توزيع الموارد. ومع ذلك، فإنها كسرت احتكاراً تاريخياً للأرض، وأضعفت نفوذ طبقة إقطاعية تشكّلت في ظل العثمانيين. لقد أعادت الدولة تعريف العلاقة بين الفلاح والأرض، من علاقة تبعية إلى علاقة ملكية قانونية، ولو ضمن حدود معينة

ثالثاً: النفوذ التركي المعاصر – إعادة تشكيل الملكية عبر القوة

مع اندلاع الحرب السورية وتعدد مناطق النفوذ، دخلت تركيا عسكرياً وسياسياً إلى شمال سورية. ومع ترسخ هذا الوجود، لم يقتصر التأثير على البعد الأمني، بل امتد إلى إعادة تنظيم الإدارة المحلية والملكية العقارية. في هذا السياق، ظهرت حالات إعادة أراضٍ إلى ورثة عائلات إقطاعية قديمة، أو منحها لنخب محلية موالية للنفوذ التركي، تحت ذرائع قانونية أو أمنية.

وعادت صيغة الولاء مقابل الامتياز. فالنخب المحلية التي تضمن الاستقرار وتنسق مع النفوذ التركي تحظى بامتيازات، من بينها السيطرة على موارد الأرض. وفي المقابل، يجد فلاحون كانوا يملكون أراضيهم منذ عقود أنفسهم أمام واقع جديد يُشكك في ملكيتهم أو يفرض عليهم شروطاً مجحفة.

في إدلب وأرياف حلب، برزت نزاعات حول أراضٍ زراعية كانت قد وُزعت في إطار الإصلاح الزراعي، ثم جرى الطعن في ملكيتها أو إعادة تسجيلها بطرق مختلفة. وفي سهل الغاب ومحيط مصياف، تتقاطع شهادات حول ضغوط لإعادة تمكين عائلات ذات نفوذ تاريخي وإعادة تركيز الملكية في أيدي قلة مرتبطة بمراكز القوة

إن الخطورة هنا لا تكمن في نزاع عقاري بحد ذاته، بل في إعادة إنتاج البنية ذاتها التي حاول الإصلاح الزراعي تفكيكها. فحين تُعاد الأرض إلى نخبة محدودة، يُعاد معها ميزان القوة الاجتماعي، ويُدفع الفلاح مجدداً إلى الهامش.

رابعاً: التحولات في المناطق السورية – من إدلب إلى درعا

في إدلب، حيث يشكل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي، أصبحت الأرض ساحة تنافس بين فلاحين صغار ونخب تمتلك شبكات نفوذ. وتظهر حالات في معرة النعمان وسهل الغاب تعكس توتراً حول الملكيات، في ظل ضعف مؤسسات قضائية مستقلة قادرة على الفصل العادل في النزاعات.

أما في ريف حلب، الشمالي والجنوبي، فقد أدى تبدل السيطرة العسكرية إلى تبدل في إدارة الأراضي، حيث سُجلت حالات إعادة توزيع أو إعادة تسجيل لملكيات قديمة. وفي حماة وحمص، تعود الذاكرة إلى زمن سيطرة بضع عائلات على مساحات واسعة، وهو ما يجعل أي محاولة لإعادة تمكينها محمّلة بحساسية تاريخية.

في درعا، التي عُرفت تاريخياً بملكية زراعية أكثر تفتتاً، أدى النزاع إلى إرباك في سجلات الملكية، ما فتح الباب أمام نزاعات جديدة. أما الساحل السوري، فله خصوصيته التاريخية، حيث تداخلت الملكيات الإقطاعية مع البنى الطائفية والاجتماعية، ما يجعل أي إعادة تموضع للملكية ذات أبعاد معقدة.

خامساً: النتائج الاجتماعية والاقتصادية – عودة التفاوت

إن إعادة تركيز الأرض في أيدي نخبة محدودة تعني عملياً إعادة إنتاج الفجوة الاجتماعية. فالفلاح الذي يفقد أرضه يفقد مصدر رزقه واستقلاله، ويُدفع نحو الهجرة أو العمل الهش. ومع تراجع الإنتاج الزراعي المحلي، تتضرر المنظومة الاقتصادية برمتها، ويزداد الاعتماد على الخارج.

كما أن تقويض الاستقرار في الملكية يُضعف الاستثمار طويل الأمد في الزراعة، ويحول دون تطوير تقنيات حديثة أو مشاريع مستدامة. وهكذا تتحول الأرض من ركيزة للتنمية إلى أداة للسيطرة، ومن مصدر للغذاء إلى ورقة في لعبة النفوذ.

خاتمة: الأرض ليست غنيمة، بل حق تاريخي

إن ما نشهده اليوم ليس مجرد إعادة ترتيب عقاري، بل معركة على معنى العدالة.

والمعركة اليوم ليست بين أفراد، بل بين نموذجين: نموذج يعتبر الأرض ملكاً لمن يخدم السلطة، ونموذج يراها حقاً لمن يفلحها ويعيش منها. وبين هذين النموذجين يتحدد مستقبل الريف السوري، بل مستقبل العدالة الاجتماعية في سورية الطبيعية كلها. وإذا لم يُحسم هذا الصراع لصالح الفلاحين وحقهم في الأرض، فإن الإقطاع، بأشكاله المتجددة، سيبقى قادراً على تغيير وجوهه دون أن يغيّر جوهره.

ثقافة

المعرفةُ: الطريقُ إلى ال.حقيقةِ والقوّةِ

د. ادمون ملحم

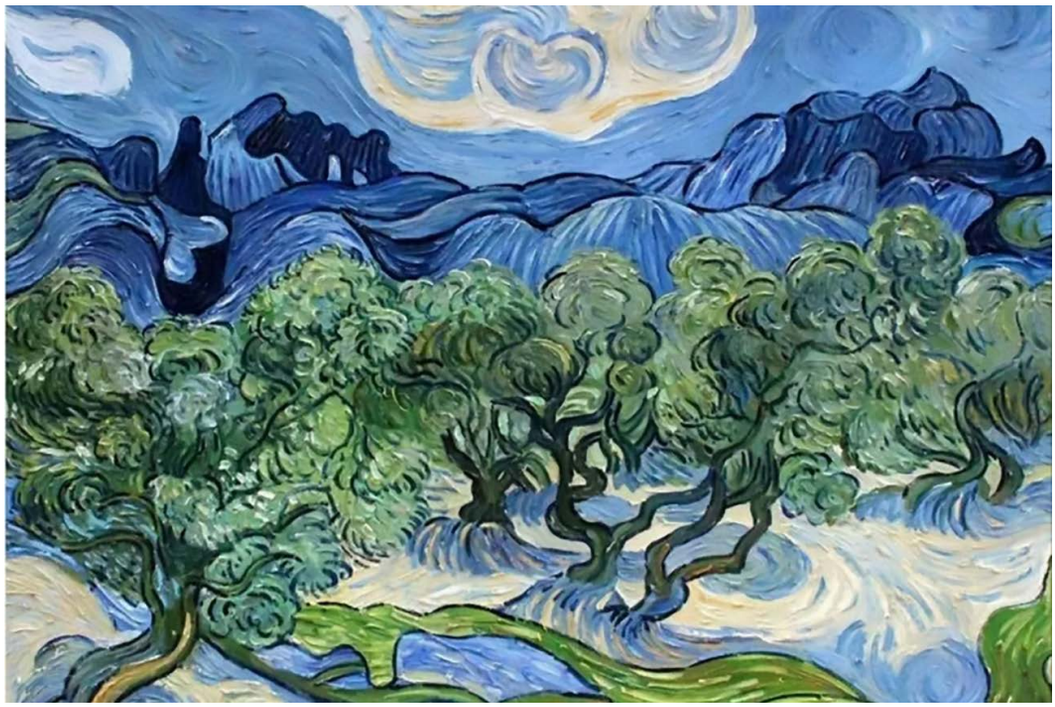

فنسنت فان جوخ

يقولُ أنطون سعاده: «الإنسانُ هو وحدهُ الذي يميِّزُ بين الحقيقةِ والباطلِ بالمعرفةِ».[1] في هذه العبارةِ يختصُر سعادهُ جوهرَ الرسالةِ الإنسانيّة: فالمعرفةُ ليست ترفًا فكريًّا، بل هي الأداةُ التي بها يكتشفُ الإنسانُ ذاتَهُ والعالَمَ من حولهِ، ويمارسُ دورَهُ الواعي في الحياة.

المعرفةُ هي مجموعُ الحقائقِ والمعلومات والفهمِ والمهاراتِ التي يكتسبُها الإنسانُ بالتعلُّمِ والخبرةِ. وهي في عصرِنا لم تعد مجرّدَ قيمةٍ ثقافيّة، بل أصبحت كالماءِ والهواءِ ضرورةً للحياةِ الفرديّةِ والاجتماعيّة. فبالمعرفةِ يحقّقُ الإنسانُ ذاتَهُ، ويبني شخصيّتَهُ، ويكتسبُ القدرةَ على إدارةِ شؤونِ حياتِهِ، كما يساهمُ في تطويرِ مجتمعِهِ والارتقاءِ به.

1 ـ أنطون سعاده، المحاضرات العشر، منشورات عمدة الثقافة، بيروت، طبعة 1976، ص 70.

وقد عبّرَ الفيلسوفُ الإنكليزي فرنسيس بيكون عن هذه الحقيقةِ بقولهِ الشهير: «المعرفةُ قوّة».[1] فالمعرفةُ تمنحُ الإنسانَ القدرةَ على الفعلِ والتأثير، وتمكّنُهُ من فهمِ الواقعِ والتعاملِ معهُ بوعي. لكن المعرفة لا تتحقق قيمتها إلا إذا ارتبطت بالأخلاق والمسؤولية، فتوجيه العقل نحو الخير والحق يجعلها قوة حقيقية للبناء الفردي والاجتماعي، ويحولها من مجرد تراكم معلومات إلى فعل واعٍ يخدم الإنسان والمجتمع. الإنسانُ المتسلّحُ بالمعرفةِ لا ينقادُ انقيادًا أعمى، بل يواجهُ الحياةَ بعقلٍ نقديٍّ ووعيٍ مستقلّ، ولذلك يصعبُ إخضاعُهُ أو تضليلُه.

وفي فكرِ سعاده، لا تقتصرُ المعرفةُ على كونِها وسيلةً فرديّةً للارتقاء، بل هي الأساسُ الذي يقومُ عليه وجودُ المجتمعِ نفسه. فهو يقرِّرُ بوضوحٍ أنّ «المجتمعَ معرفة، والمعرفةَ قوّة»[2]، فيجعلُ من المعرفةِ البنيةَ العميقةَ التي تتكوَّنُ منها شخصيّةُ الأمّة، ومن القوّةِ النتيجةَ الطبيعيّةَ لامتلاكِها. ومن هنا، فإنّ الجهلَ ليس مجرّدَ نقصٍ في المعلومات، بل هو خطرٌ وجوديٌّ يهدّدُ وحدةَ المجتمعِ ويضعفُ قدرتَهُ على الدفاعِ عن مصالحِهِ وصوغِ مستقبلِه. ولذلك شدّدَ سعاده في كتاباته على ضرورةِ بناءِ نهضةٍ قائمةٍ على العلمِ والمعرفةِ الصحيحةِ بالواقع، لأنّ النهضةَ التي لا تقومُ على فهمٍ علميٍّ لحقائقِ الحياةِ الاجتماعيّةِ تظلُّ نهضةً ناقصةً ومعرّضةً للاضطراب[3].

ومن جهةٍ أخرى، فإنّ المعرفةَ في فلسفةِ سعاده ليست معرفةً نظريّةً جامدة، بل معرفةٌ فاعلةٌ موجَّهةٌ نحو العملِ والتغيير والارتقاء. ففي المحاضرة الثالثة، يوضّحُ أنّهُ لم يكن يطلبُ الإجابة على سؤاله - «ما الذي جلب على شعبي هذا الويل؟» - «من أجلِ المعرفةِ العلميّةِ فحسب»،

1 ـ فرنسيس بيكون، التأملات المقدسة، 1597، التأمل العاشر (Scientia potentia est)..

2 ـ صاغ هذا الشعار عام 1948 وتحديداً يوم 16 حزيران على سجل خاص لشاب يافع من بيروت.

3 ـ يركّز المبدأ بالاستناد إلى الحقائق العلمية والتاريخية الثابتة، لأن اليقين بوجود الأمة الأساسي الرابع على معرفة حقيقة الأمة السورية في واقعها وتكوّنها وأصولها، لا يتم إلا بفهم علمي دقيق لواقعها.

لأنّ «العلمَ الذي لا يفيدُ كالجهالةِ التي لا تضرّ»، بل كان يسعى إلى اكتشافِ الوسيلةِ الفعّالةِ لإزالةِ أسبابِ الويل[1]. ومن خلالِ هذا النهجِ العلميِّ المنظَّم توصّلَ إلى أنّ فقدانَ السيادةِ القوميّةِ هو السببُ الأوّلُ لما حلَّ بالأمّة.[2] وهنا تتجلىّ قيمةُ المعرفةِ في أعلى معانيها: معرفةٌ تقودُ إلى التشخيصِ الصحيح، والتشخيصُ الصحيحُ يفتحُ الطريقَ إلى العلاجِ والنهضة.

ومن جهةٍ أخرى، فإنّ المعرفةَ هي أساسُ الإبداع؛ فالإبداعُ إنتاجُ العقلِ الحرّ المنفتح. والإنسانُ المقيَّدُ فكرًا لا يمكنُ أن يكونَ مبدعًا، لأنّ الإبداعَ يتطلّبُ إطلاقَ العقلِ في فضاءِ المعرفةِ ليجمعَ عناصرَها ويعيدَ تركيبَها في صورٍ جديدة. وقد أشار أرسطو في **الميتافيزيقا** (الكتاب الأول، الفصل الثاني) إلى أن «الدهشة هي التي تدفع الإنسان إلى الفلسفة»، أي إن المعرفة تبدأ بالسؤال والدهشة.[3]

وفي مقدّمةِ كتابِ «نشوءِ الأمم»، يربطُ سعاده بين المعرفةِ وبلوغِ الوجدانِ القومي، فيؤكّدُ أنّ ارتقاءَ الجماعةِ إلى وعيِ شخصيّتِها لا يمكنُ أن يتمَّ من دونِ فهمٍ عميقٍ لواقعِها الاجتماعيِّ وظروفِها وطبيعةِ العلاقاتِ التي تنشأُ في داخلِها[4]. فالمعرفةُ هنا ليست ثقافةً عامّة، بل هي معرفةٌ علميّةٌ بواقعِ المجتمع تكشفُ قوانينَ حياتِهِ ومجاريَ تطوّرِه. ومن دونِ هذا الفهم، تقعُ الأمّةُ في فوضى العقائدِ وبلبلةِ الأفكار، وتتعطّلُ طاقتُها الحيويّةُ وتتبدّدُ وحدتُها. لذلك، فإنّ درسَ المجتمعِ درسًا علميًّا صحيحًا يصبحُ شرطًا ضروريًّا لبقاءِ الأمّةِ وارتقائِها، لأنّ المعرفةَ هي التي تمنحُها وضوحَ الرؤية، وتوقظُ فيها التنبّهَ لمصالحِها والأخطارِ المحدقةِ بها.

---

1 ـ المحاضرات العشر، ص 48.

2 ـ المرجع ذاته.

3 ـ الميتافيزيقا، الكتاب الأوّل (ألفا)، الفصل الثاني (1.2)، حوالي السطر 982b.

4 ـ راجع مقدمة كتاب «نشوء الأمم"، طبعة 1976.

وللمعرفةِ أيضًا بُعدٌ أخلاقيٌّ وإنسانيّ. فهي ليست تراكمَ معلوماتٍ فحسب، بل هي وعيٌ فاضلٌ ينمو مع نموِّ الإنسان، ويهذّب سلوكه ويُنَمّي مناقبيّتَه. وقد عبرّ الفيلسوف إيمانويل كانط عن هذا المعنى حين ربط المعرفة بارتقاء الإنسان نحو النضج العقلي والأخلاقي، معتبرًا أنّ خروج الإنسان من حالة القصور إنّما يتمّ عبر استعمال عقله بحريةٍ ومسؤولية.[1]

وهذا المعنى يلتقي مع ما يؤكّده أنطون سعاده في «المحاضرات العشر»، إذ يرى أنّ العقل الإنساني لم يُعطَ للإنسان عبثًا، بل وُجد «ليعرف، ويدرك، ويتبصّر، ويميّز، ويعيّن الأهداف ويفعل في الوجود».[2] ومن خلال هذا العقل – «الشرع الأعلى» – يحقّق الإنسان حريته ويحدّد مصيره ودوره في المجتمع. فالمعرفة هنا ليست مجرّد إدراك، بل هي فعلٌ واعٍ ومسؤول يعبرّ عن كرامة الإنسان ودوره في الحياة الاجتماعية. إنَّ العقل والمعرفة، حسب رؤية سعاده، وُجدا ليُوظّفا في خدمة الإنسان والمجتمع وفق مبادئٍ أخلاقيّة؛ إذ إن المعرفة بلا أخلاق لا تتحوّل إلى قوّةٍ بنّاءة، بل قد تصبح خطرًا على الفرد والأمّة.

وعلى مستوى المجتمع، تُشكِّل المعرفةُ رأسَ مالٍ فكريًّا حقيقيًّا، وتغدو أساسَ ما يُعرَف باقتصادِ المعرفة، حيث تصبح الخبرةُ والعلمُ والبحثُ العلميُّ مصادرَ إنتاجِ الثروةِ والقوّة. فالمجتمعُ الذي يمتلكُ المعرفةَ يستطيعُ أن يديرَ شؤونَهُ بنفسهِ، ويعالجَ قضاياهُ، ويصنعَ مستقبلَهُ، أمّا المجتمعُ الذي يفقدُ المعرفةَ فيسقطُ في الجهل، والجهلُ هو السببُ الأوّلُ في ضعفِ الأممِ وتفكّكِها. وفي تصوّرِ أنطون سعاده، لا تقفُ أهميّةُ المعرفة عند بُعدها الثقافيّ أو التربويّ، بل ترتقي إلى أن تكون ركنًا أساسيًّا في بنية الاقتصاد القومي نفسه، إذ يُعدّ الإنتاجُ المعرفي أحدَ ميادين الإنتاج

1 ـ Immanuel Kant, An Answer to the Question: What is Enlightenment? (1784), opening paragraphs.

2 ـ المحاضرات العشر، ص 127.

الرئيسة إلى جانب الإنتاج الزراعيّ والصناعيّ والتجاريّ. فالمعرفة هنا ليست مجرّد معلومات أو ثقافة عامة، بل طاقة إنتاجية فعليّة تصنع الثروة، وترفع مستوى المجتمع، وتحصّنه من الفقر والتبعيّة. وبذلك يغدو المجتمع الذي يمتلك المعرفة قادرًا على فهم واقعه، وتنظيم موارده، وتطوير أدوات إنتاجه، وابتكار الحلول لمشكلاته، بينما يتحوّل المجتمع الذي يتخلّف في إنتاج المعرفة إلى مجتمعٍ ضعيفٍ فقير، يقع في الجهل والتبعيّة ويعجز عن بناء اقتصاده أو حماية وحدته.

إنّ الإنتاجَ المعرفيَّ يظلُّ في طليعةِ أشكالِ الإنتاجِ التي تحرّرُ المجتمعَ من التخلّف، وتحميهِ من الفقرِ والبؤس. ولذلك فإنّ الهدفَ الأسمى للتعلّمِ يجبُ أن يكونَ اكتسابَ المعرفةِ في مختلفِ مجالاتِ الحياة، لا لمجرّدِ التكديس، بل لبناءِ إنسانٍ حرٍّ قادر، ومجتمعٍ قويٍّ متماسك.

وهكذا تتجلّى رؤيةُ سعاده بوضوح: فبالمعرفةِ يميّزُ الإنسانُ بين الحقيقةِ والباطل، وبالمعرفةِ يصنعُ قوّتَهُ وحريّتَهُ، وبالمعرفةِ تبني الأمّةُ وحدتَها وسيادَتَها، وتشقُّ طريقَها نحو النهوضِ والمستقبل. ومع ذلك، تظلّ المعرفةُ قوّةً فعّالةً فقط حين ترافقها القيمُ الأخلاقيّةُ التي تُوجّه استخدامها، فتتحوّل حينها من قوّةٍ ذهنيّةٍ إلى طاقةٍ بنّاءةٍ تحمي المجتمعَ وتحصّنه، وتعزّز وحدتَه ونهضتَه. إنّ الأمّةَ التي تُنتجُ المعرفةَ وتوظّفها وفق أخلاقيّاتٍ عاليةٍ تملكُ مصيرَها، أمّا الأمّةُ التي تكتفي باستهلاكِها فتبقى أسيرةَ غيرِها، عاجزةً عن صياغة مستقبلها وبناء قوتها.

إنهدوانا كاهنة إنانا أوّل مؤلفة في التاريخ!

أنطوان يزبك

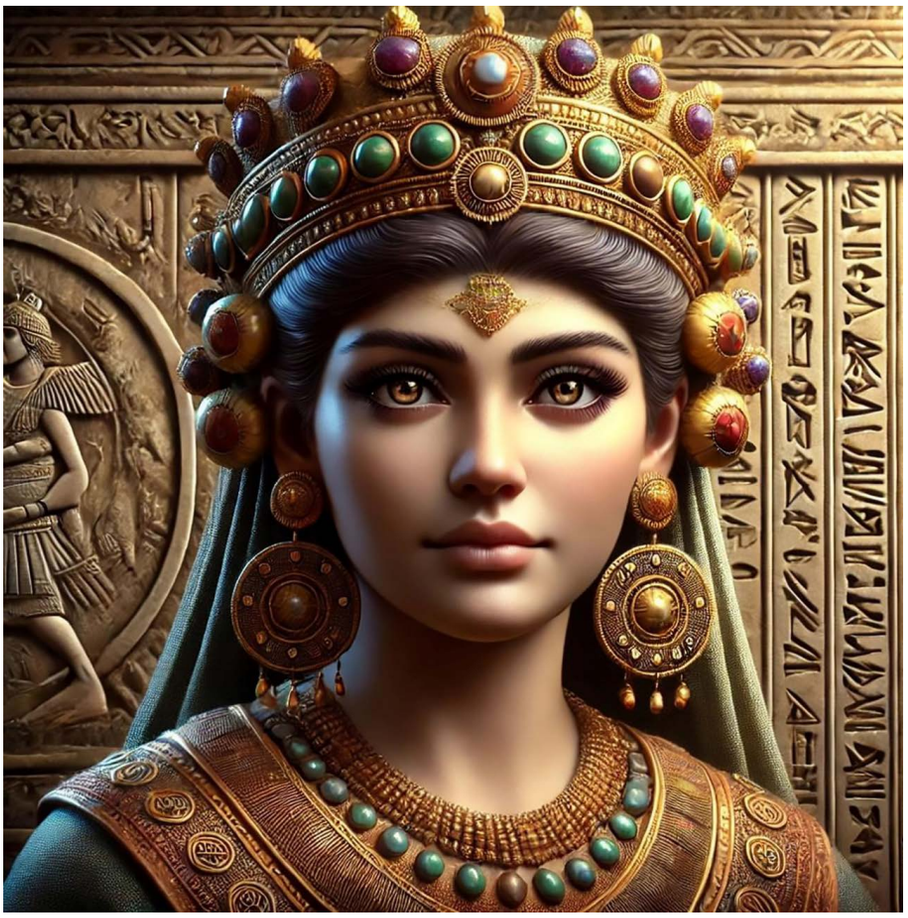

لطالما طُمِست إنهدوانا خلف الشخصيات الكلاسيكية المكرَّسة في التقليد الغربي، لكنها في الحقيقة أول مؤلفة معروفة في تاريخ البشرية. قبل أكثر من أربعة آلاف عام، في بلاد الرافدين، وقّعت هذه الكاهنة العظمى نصوصها، جامعةً بين الشعر والسلطة والروحانية، وتركت لنا عملاً تأسيسيًا بالغ الأهمية.

عندما نتساءل عمّن كان أول كاتب في التاريخ، غالبًا ما يتبادر إلى الذهن هوميروس. فصورة الشاعر الأعمى من اليونان القديمة تحتلّ قمة البانثيون في التقليد الأدبي الغربي هكذا علمتنا كلاسيكيات العلم والثقافة، وهكذا كرّست التقاليد وجهة نظر واحدة لا يحيد أحد عنها.

لكن في الواقع، ينبغي لنا من وجهة نظر علمية دقيقة، أن نعود إلى زمن أبعد بكثير،

إلى ما قبل اليونان، بل إلى ما قبل الأبجديّة نفسها، وأن نوجّه أنظارنا إلى مهد الكتابة: بلاد الرافدين القديمة. هناك، قبل أكثر من أربعة آلاف عام، قامت امرأة بالتوقيع على عملها باسمها الشخصي: إنهدوانا.

من هي إنهدوانا التي تحلّت بموهبة فريدة في زمانها؟

عاشت إنهدوانا حوالي سنة 2300 قبل الميلاد في مدينة أور، في جنوب العراق الحالي. وتتميّز شخصيتها في عدة جوانب: فقد كانت الكاهنة العظمى للإلهة إنانا، وهو منصب منحها سلطة دينية وسياسية كبيرة. كما كانت ابنة الملك سرجون الأكادي، مؤسس أول إمبراطورية في بلاد الرافدين، وفوق ذلك كلّه كانت مؤلفةً لأعمال أدبية تتّسم بعمق لاهوتي وسياسي وشعري لافت.

لم يكن «إنهدوانا» اسمها الشخصي، بل لقبًا دينيًا يمكن ترجمته إلى «الكاهنة العظمى، زينة السماء». أما اسمها الحقيقي فلا يزال مجهولًا. لكن ما لا شك فيه هو أهمّيتها التاريخية: فقد كتبت إنهدوانا نصوصها ووقّعتها، وادّعت ملكيّتها الفكرية، مما يجعلها أول شخص حقيقي، رجلًا كان أم امرأة، يترك عملًا أدبيًا باسمه الصريح.

كانت آنذاك الكتابة المسمارية موجودة منذ منتصف الألف الرابع قبل الميلاد، وقد نشأت في الأصل كأداة إدارية تُستخدم لتدوين السجلات الاقتصادية، وضبط الضرائب، وإحصاء الماشية. غير أنّه في زمن إنهدوانا بدأ استخدامها أيضًا للتعبير عن الأفكار الدينيّة والفلسفيّة والجمالية. لقد كانت فنًا مقدسًا، مرتبطًا بالإلهة نيسابا، راعية الكتبة والحبوب والمعرفة.

في هذا السياق، تبدو شخصية هذه المؤلفة دالّة بشكل خاص. فعملها يجمع بين تقوى دينية عميقة ورسالة سياسية واضحة. ويأتي شعرها ضمن استراتيجية إمبراطورية تهدف إلى إضفاء الشرعية على هيمنة أكاد على المدن السومرية، من خلال اعتماد لغة مشتركة، وإيمان موحّد، وخطاب لاهوتي جامع.

وصلتنا عدّة مؤلفات لإنه دوانا. ومن بين أهمها «تمجيد إنانا»، وهو نشيد طويل يمجّد إلهة الحب والحرب إنانا، وتستغيث فيه المؤلفة بعونها خلال فترة نفي. وغالبًا ما يُعد هذا النص أكثر أعمالها شخصيةً وقوة.

كما حُفظت «أناشيد المعابد»، وهي مجموعة من اثنين وأربعين نشيدًا مكرّسة لمختلف المعابد والآلهة في سومر. ومن خلالها ترسم إنهدوانا خريطة روحية حقيقية للإقليم، مبرزةً الصلة الوثيقة بين الدين والسلطة السياسية.

ويضاف إلى ذلك أناشيد أخرى مجتزأة، من بينها نشيد مكرّس للإلهة إنانا.

هذه النصوص ليست مجرد كتابات دينية بسيطة؛ بل هي أعمال مشيّدة بقدر كبير من التعقيد، مشحونة بالرمزية والعاطفة وتحمل رؤية سياسية حقيقية. وتظهر فيها إنهدوانا كوسيط بين الآلهة والبشر، وبين والدها الإمبراطور والمدن التي خضعت لسلطته.

ولكن يبقى السؤال لماذا لم يعرفها العالم الحديث على نطاق واسع؟

من المدهش أن تغيب إنهدوانا عن المناهج الدراسيّة وعن معظم البرامج الجامعيّة في الأدب. فخارج نطاق المتخصصين في تاريخ العصور القديمة أو دراسات النوع الاجتماعي، لا يزال اسمها مجهولًا إلى حد بعيد. ومن المشروع التساؤل عمّا إذا كان هذا التغييب ناتجًا عن إقصاء منهجي للنساء من التاريخ الثقافي. وكما تشير مؤرخة الفن آنا فالتيرا لإكائي، فقد جرى إنكار وجود النساء الكاتبات أو الفنانات في العصور القديمة على مدى قرون، رغم الأدلة الأثرية التي تثبت أنهن كنّ يقرأن ويكتبن ويعملن في إدارة الموارد.

لم تكن إنهدوانا حالة استثنائية معزولة؛ فوجودها يبيّن أن النساء شاركن بفاعلية في تطور الحضارة الرافدية، سواء في المجال الديني أو الفكري. وكونها أول شخص معروف يوقّع نصًا باسمه الشخصي كان ينبغي أن يمنحها مكانة بارزة في تاريخ الإنسانية.

إنها لا تمثل مجرد لحظة تأسيسية في تاريخ الأدب، بل تجسّد أيضًا، بقوة نادرة، قدرة النساء على الإبداع والتفكير وممارسة السلطة منذ فجر الثقافة المكتوبة. لقد وصلنا صوتها منقوشًا على ألواح الطين عبر آلاف السنين. ومعها، لا يبدأ التاريخ بالكلمات وحدها، بل بصوت فريد، وتجربة معيشة، ووعي عميق بفعل الكتابة وهي عناصر تستحق أن يُعترف بها اعترافًا كاملًا.

هذا هو تاريخ أمتنا ومدعاة فخرنا وعلينا حمايته وإعادة رد الاعتبار إليه لأنه تاريخ مشرّف وفريد، ونرد على كل من يحاول قطع الصلة بين الحاضر والماضي الأثيل من خلال قول سعادة الخالد:

« إن في النفس السوريّة كلّ علم و فلسفة وفنّ في العالم.»

ليس هذا القول مجرد عاطفة واندفاع، بل حقيقة وفعل وجود ، حيث تأسست أول حضارة ونهَض الإنسان، في أسمى تجربة بشرية على الإطلاق ، والعبرة في الحفاظ عليها.

الكلمة الفصل

قرار كندا الجريء بمواجهة المنظمات الصهيونية

فارس بدر

ـ وكالة الضرائب الكندية « Can-ada Revenue Agency تُلغي «الصفة الخيرية» عن «الجمعية الصهيونية الكندية الثقافية ».

ـ ماذا تنتظر الوكالة عينها لاتخاذ قرارات بما يقارب مئتي جمعية مشابهة تقوم بتحويل أموال دافعي الضرائب الكنديين لدعم الكيان الصهيوني الذي يرتكب جرائم الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني.

في خطوة ملفتة الأسبوع المنصرم، اتخذت وكالة الضرائب الكندية ال CRA, قراراً بنزع صفة «الخيرية » Charitable عن «الجمعية الكندية الثقافية الصهيونية» بعد أن نزعتها عن «الصندوق القومي اليهودي» العام الماضي، كون التبرعات التي تُجمع في كندا والمعفيّة من الحسومات الضريبية، تذهب لدعم الجيش الإسرائيلي الذي يقوم بارتكاب جرائم الإبادة بحق الأطفال والنساء في غزّة والضفة الغربية ودعم المستوطنين الذين يصادرون أملاك الفلسطينيين لتوسيع دائرة الاستيطان والتهجير المتعمدين.

والجدير ذكره في هذا السياق، أنّ الحسومات الضريبية ساهمت في توفير

ما يقارب ١١ بالمئة من مجموع المساعدات التي تقدمها كندا للعالم والتي تذهب بشكل مباشر لدعم جيش الإحتلال وسياسات التوسّع والمصادرة والإستيطان.

ولقد تأسّس الصندوق القومي اليهودي في العام ١٩٠١ ومن أهم أهدافه تمويل شراء وسرقة الأراضي الفلسطينية من أجل السيطرة والتوسّع في خدمة مشاريع الاستيطان التي خططت لها مؤتمرات الحركة الصهيونية والتي بلورها وأشاعً عنها اللثام تيودور هرتزل في كتابه الشهير « الدولة اليهودية ».

بناءً على ما تقدّم، فإنّ نزع صفة الجمعية الخيرية عن المنظمتين يأخذ منهما الحق في إصدار إيصالات التبرّع المعفى من الضريبة وكذلك من المحسومات الضريبية في نهاية العام الضريبي، وبالتالي نشر هذه المعلومات في تقرير Canada Gazette الصادر عن الحكومة الفدرالية من أجل إطلاع الرأي العام الكندي على قراراتها.

وهكذا سيتعذّر على المساهمين التصريح عن مساهماتهم المالية لإعفائهم من الضريبة والتي استطاعت خلال القرن السابق بتهريب بلايين الدولارات لدعم مشاريع التشجير والتحريش في الكيان الصهيوني وذلك على حساب السكان الفلسطينيين من أصحاب الحقوق المشروعة.

لا بدّ من الإشارة أن الصندوق القومي اليهودي يمارس نشاطه في حوالي خمسين بلد حول العالم وفي خمسين ولاية داخل الولايات المتحدة الأميركية. ولعلّ ما قام ويقوم به الصندوق في صحراء النقب من عمليات تشجير مموّلة من أموال ضريبة أميركية وبمواكبة فصائل من الجيش الصهيوني لإرغام البدو على مغادرة أراضيهم بالقوة تحت شعار التحريش والزراعة، أكبر دليلٍ على ذلك.

كل ذلك يتمّ تحت إشراف مباشر من ال ILA (Israel Land Administration وهو عبارة عن جهاز مركزي حكومي مؤلف من اثنان وعشرين عضواً، عشرة منهم يمثلون الصندوق القومي اليهودي والباقي يمثلون الحكومة.

ختاماً، لا بدّ من الإشارة إلى أن التأخير في اتخاذ قرار بهذا الحجم من وكالة الضرائب الكندية قد ساهم في توسيع دائرة الاستيطان والنهب والقرصنة على أراضي وممتلكات الشعب الفلسطيني ، غير أنّه قرار جريء في توقيته على أمل أن تقوم الوكالة بفتح ملفات جمعيات مشابهة تقوم بنفس الدور وتحمل أسماء مموّهة لإبعاد الشبهات عن وظيفتها وأهدافها.